الفصل الخامس

الأحزاب السياسية : النشأة والتطور

♦

شهدت مصر عودة تعدد الأحزاب وبدء تجربة التعددية الحزبية الثانية من عام 1977، ويوجد في عام 2009عدد 24 حزبًا ، تمارس نشاطها على الساحة السياسية ، مع اختلاف أحجامها وقوتها وحضورها الاجتماعي وتمثيلها في البرلمان، فضلًا عن مجموعة أخرى من طلبات تأسيس الأحزاب السياسية ، التي لا يزال بعضها معروضًا أمام لجنة الأحزاب أو محكمة الأحزاب.

وللأحزاب السياسية أهمية كبيرة في أي نظام سياسي ديمقراطي، فهي تقوم بدور في ملء الفراغ بين الدولة والمجتمع، وهي التي تقوم بتجميع مصالح القوى الاجتماعية ومطالبها في شكل رؤى وسياسات ، تتنافس على التأييد المجتمعي لها، وتمثل بدائل وخيارات قائمة في الوعي الاجتماعي والسياسي، وهي التي تقوم على تنشئة الكوادر السياسية المدربة ، تقوم بدور الحكم والقيادة البديلة في حال فوز مرشحيها في الانتخابات، وفي كثير من الأحيان تقوم بتكوين «حكومات ظل» للحكومة القائمة في بلدانها ، فتثري الفضاء العام بالأطروحات البديلة، ومن ثم فوجود

الأحزاب لا غنى عنه، وهو يمثل جزءًا أساسيًّا من الأساس الديمقراطي لأي نظام سياسي، وجانبًا مهمًّا من الشرعية السياسية والرضاء الاجتماعي.

والحزب السياسي هو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد ، يتفقون فيما بينهم على برنامج معين أو أفكار محددة، وهؤلاء الأفراد يمثلون جزءًا من المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية ، التي تتوزع على عدد من الأحزاب ، يختلف من بلد إلى آخر.

وهناك اتفاق عام على أن هناك ثلاثة مقومات أساسية ينبغي توافرها لكي يطلق على تنظيم ما صفة الحزب، وهي: وجود تنظيم له صفة العمومية والاستمرار، وسعى التنظيم إلى الحصول على التأييد الشعبي ، وإقناع المواطنين بخطه السياسي بناء على برامج وأولويات محددة ، ورغبة عناصر الحزب وقياداته في الوصول إلى السلطة السياسية بطريق قانوني وسلمي.

وترجع جذور نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر؛ ففي هذه الفترة استخدمت كلمة «الحزب» بمعنى «تنظيم سياسي» ، إلى جانب استعمالها التقليدي بمعنى جماعة أو طائفة كما يشير القاموس المحيط، وهو المعنى الذي يبرز في الاستخدام القرآني للكلمة، كما وردت في سورة الأحزاب.

وتعود بداية التنظيمات السياسية في مصر إلى الجمعيات السرية ، التي يرجع تاريخ وجودها إلى نهاية الستينيات في القرن التاسع عشر ، فتشير المصادر إلى وجود بعض الجمعيات السرية في الأزهر، وإلى بعض الجمعيات الماسونية التي لعبت دورًا مهمًّا، وبالذات أثناء وجود الشيخ جمال الدين الأفغاني ، الذي استغلها كأداة للعمل السياسي.

وفي نهاية السبعينيات، ومع تصاعد وضع الأزمة في المجتمع، والشعور بمدى السوء الذي آلت إليه أحوال البلاد، برزت ثلاث قوى سياسية هي: الجيش أو أمراء الجهادية، والمثقفون من الأعيان والعلماء، وأعضاء مجلس شورى النواب، وتمثل ذلك في التنظيمات

السياسية التي تكونت في هذه الفترة مثل جمعية «مصر الفتاة» في الإسكندرية، وجمعية «حلوان» اللتين تأسستا في عام 1879. وفي العام نفسه، نشأ الحزب الوطني الذي عرف أيضًا باسم الحزب الأهلي أو حزب الفلاحين والذي قاده أحمد عرابي.

ويثور التساؤل حول مدى صحة تسمية التنظيمات السياسية الأولى بالأحزاب؛ فالحزب هو أداة الوصول إلى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية ، بناء على برنامج سياسي معين، ولكي يتمكن من ذلك لابد له من شكل من أشكال التنظيم، وهذا هو الذي يميز الحزب عن جماعات المصالح كالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والأدبية التي قد يكون لها تنظيماتها وبرامجها، ولكنها لا تسعى إلى السلطة، وإنما تهدف إلى نشر الوعي بهذا البرنامج ، وإقناع أكبر عدد من المواطنين به ، والتأثير على السلطة الحاكمة. ومن هنا فإننا نتحفظ على إطلاق كلمة «حزب» بالمعنى العلمي على الحزب الوطني الذي تأسس عام 1879 ، والذي يشار إليه عادة على أنه أول حزب في مصر، حيث إنه كان في حقيقة الأمر أقرب ما يكون إلى جبهة وطنية ذات أهداف عامة تعكس الآمال الشعبية في الإصلاح والتقدم، وافتقد التنظيم اللازم للاستمرار الحزبي . وكما ورد في مقدمة هذا الفصل، فإن عام 1907يعتبر عام تأسيس الأحزاب السياسية حيث شهد مولد أحزاب الوطني والأمة والإصلاح على المبادئ الدستورية.

أولاً: من التعددية.. إلى التنظيم الواحد.. إلى التعددية

يمكن تشبيه تجربة مصر فيما يتعلق بالأحزاب السياسية بأنها تشبه المرور بدورة كاملة ومكتملة، بدأت فيها التجربة عند نقطة معينة تمثل التعددية، ثم اتجهت إلى التنظيم السياسي الواحد، ثم عادت إلى النقطة ذاتها، وهي التعددية من جديد.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن مصر لم تشهد التعدد الحزبي ، الذي يتضمن تداول السلطة في أي مرحلة من مراحلها، فقد عاشت إما في ظل تنظيم سياسي واحد بحكم القانون مثل الفترة التي تلت قيام ثورة 1952 من 1953– 1976، أو في حالة تعددية

حزبية تتميز بوجود حزب كبير يستقطب القطاع الأكبر من التأييد السياسي والتصويتي مع وجود أحزاب صغيرة ضعيفة التأثير والنفوذ. ولعل ذلك يفسر حالة الالتباس التي نجدها عند تقييم خبرة التعددية الحزبية أو عند تقييم فعالية الأحزاب ، أو محاولة تفسير ضعف ارتباط الناخبين بها.

1- مرحلة التعددية 1907–1922:

يمكن التأريخ لبداية مرحلة التعددية الأولى في مصر بالعام 1907[1]، ففي هذا العام أنشئت الأحزاب الثلاثة، التي لعبت أدوارًا مهمة على مسرح السياسة المصرية حتى ثورة 1919، وهي الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية، وحزب الأمة الذي كان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي عكس آراء الخديوي ومصالحه.

وفي مجال دراسة الأحزاب التي نشأت منذ عام 1907 حتى الاستقلال وفقًا لتصريح 28 فبراير 1922، يمكن التمييز بين أربع فئات من الأحزاب، تتضمن: أحزاب نشأت بتشجيع من الإنجليز ولم تعبر برامجها عن رفض مباشر لسلطة الاحتلال، وأحزاب نشأت بتأييد من الخديوي والقصر، وأحزاب المطالبة بالاستقلال والتي قادت الحركة الوطنية المصرية [2] ، كما ظهرت أيضًا خلال تلك الفترة أحزاب ، يمكن وصفها بأحزاب الرفض السياسي والاجتماعي.

---

(1) د. يونان لبيب رزق، **الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني** (القاهرة، د. ن ، 1970)، ص 1.

(2) يصنف د. يونان لبيب رزق هذه الأحزاب إلى يمين ووسط ويسار، ولكن ينتقد هذا التصنيف على أساس أن معيار «يمين ويسار» لا يعبر عن القضايا الأساسية المثارة وقتذاك في المجتمع، ويصل إلى نتائج لا تعكس ظروف الواقع ، مثل إدراج كل من الحزب الوطني وحزب الأمة في إطار الوسط، رغم الخلافات الكبيرة بينهما في الحقيقة، ومن ثم، فإننا نعتبر أن الموقف تجاه القضية الوطنية هو =

وفيما يلي نشير إلى كل فئة من الفئات الأربع بثلاثة أحزاب ، كان لها وجود على الساحة السياسية:

(أ) **الفئة الأولى**، هي تلك الأحزاب التي ظهرت بتشجيع من الإنجليز وبدعم منهم لمواجهة التيار الوطني الجارف، وتمثلت أساسًا في:

- **حزب الأمة** الذي أنشئ في 21 سبتمبر 1907 بتأييد من اللورد كرومر، ففي 20 سبتمبر عام 1907، وأمام ما بين 40 و 50 من أعضاء الجمعية العمومية لشركة «الجريدة» أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل الشركة إلى ما سمي بـ «حزب الأمة»، تشكل بعده مباشرة هيكل الحزب من محمود باشا سليمان (رئيسًا)، حسن باشا عبد الرازق وعلي باشا شعراوي (وكيلين)، أحمد لطفي السيد (سكرتيرًا دائمًا)، فضلًا عن اعتبار لجنة الـ 25 المشرفة على الجريدة بمثابة اللجنة الإدارية للحزب[1].

وكان حزب الأمة هو حزب الصفوة الاجتماعية ، الذي ضم بتعبير رئيسه أعضاء «متشابهي المقاصد متحدي المراكز الاجتماعية، وأنه يضم أغلبية رؤساء العائلات في هذا الشعب ونوابه». وقد رفض الحزب شعار الجامعة الإسلامية العثمانية، ورفع شعار القومية المصرية، حتى أن البعض يعتبر حزب الأمة أول حركة قومية مصرية بالمعنى الصحيح[2].

=القضية المحورية ، والذي يجب أن يكون معيار التصنيف بين الأحزاب. انظر: د. يونان لبيب رزق، **الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني**، ص ص 24 – 25.

(1) د. يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، **الأحزاب المصرية 1922 – 1952**، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص 11.

(2) د. عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936** (القاهرة، د. ت، د.ن)، ص 28.

ويرجع السبب في اعتبار حزب الأمة أول الأحزاب المصرية أنه كان أول حزب سياسي يعلن عن وجوده بشكل رسمي ، وهو ما لم يسبقه إليه أي من الأحزاب الأخرى[1].

وتندرج ضمن هذه الفئة الأولى من الأحزاب: أحزاب أخرى قليلة الشأن والأهمية كالحزب الوطني الحر الذي تأسس في 26 يوليو 1907 والذي رأسه محمد بك وحيد الأيوبي وتغير اسمه بعد ذلك إلى حزب المصريين الأحرار. كما يندرج ضمنها الحزب المصري، الذي نشأ على وقع الخلافات الطائفية بين المسلمين والأقباط ، والذي كرس محاولة السلطات الإنجليزية استخدام هذه الخلافات في شق الحركة الوطنية. ويرتبط هذا الحزب باسم أخنوس فانوس الإنجيلي المذهب.

(ب) **الفئة الثانية**، هي تلك الأحزاب التي ظهرت بتأييد من الخديوي أو القصر، وعبرت عن مصالحه في محاولة لإثبات سلطته في مواجهة الإنجليز، وتتمثل هذه الأحزاب في:

- **حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية**، الذي أسسه ورأسه الشيخ علي يوسف، صاحب جريدة «المؤيد» وعضو الجمعية العمومية في 9 ديسمبر 1907، للدفاع عن الخديوي في مواجهة الحزب الوطني وحزب الأمة، وكان وكيلاه حسن رفقي باشا، وأحمد حشمت باشا. ولكن الحزب «لم يحظ بتأييد جماهيري مثل الذي حظي به الحزب الوطني، كما أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ذلك الذي تمتع به حزب الأمة»[2]. وانتهى الحزب عمليًّا بوفاة مؤسسه عام 1911.

(1) د. يونان لبيب رزق، الجذور التاريخية للتجربة الحزبية، **مرجع سابق**، ص 12.

(2) د. عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936** (القاهرة، د. ت، د.ن)، ص 28.

- **حزب النبلاء**: يطلق عليه أحيانا حزب الأعيان، أسسه ورأسه حسن حلمي زادة عام 1908 تعبيرًا عن استمرار الأرستقراطية التركية ، والدفاع عن الدولة العلية وحقوق السلطان والخديوي، ولم يكن له أي تأثير من الناحية العملية.
- **الحزب الدستوري**: أنشأه إدريس بك راغب خلال فترة الوفاق بين الخديوي عباس والمندوب السامي جورست ، مؤيدًا لكل من سلطة الخديوي واستمرار الاحتلال ومجسدًا لسياسة الوفاق بينهما، ورفض المطالبة بحياة دستورية عاجلة.

(جـ) الفئة الثالثة، هي الأحزاب التي وضعت قضية الاستقلال المصري محورًا لنشاطها وبرامجها السياسية، وعملت على تحقيقها، وتتمثل في:

- **الحزب الوطني**: أنشئ الحزب في اجتماع شعبي بمسرح زيزينيا بالإسكندرية، في مساء الثلاثاء 22 أكتوبر 1907، برئاسة مصطفى كامل، ثم خلفه محمد فريد، في 14 فبراير 1908. وقاد الحزب التيار الرئيسي للحركة الوطنية، حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

واعتبر الحزب الدستور هدفًا أساسيًّا من أهداف كفاحه السياسي، ونددد بالنظام الاستبدادي مدافعا عن الحكومة النيابية. ومن حيث تنظيم الحزب ، فقد اتسم بديمقراطية تنظيمية واضحة، ومن حيث أساليب نضاله ، ركز على استخدام أساليب الإعلام والصحافة وعرض قضية مصر على الرأي العام الدولي وتأليب الرأي العام الداخلي. ومن حيث البعد الاجتماعي للحزب، فقد أولى برنامج الحزب أهمية كبيرة للمشكلة الاجتماعية خصوصًا فيما يتعلق بنشر التعليم، وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة. واهتم الحزب على نحو خاص بتنظيم العمال. وقاد الحزب الكفاح الوطني حتى ثورة 1919 رافعًا شعار الاستقلال التام لمصر ووحدة مصر والسودان، ولا مفاوضات قبل الجلاء. وقد اتبعت السلطات الإنجليزية سياسة الاضطهاد والقمع

تجاه قياداته، وتدهورت أوضاع الحزب المالية حتى أن أمتعة نـادي الحـزب بيعـت بـالمزاد العلني في مايو 1913.

- **حزب الوفد**: أطلق الاسم للإشارة إلى الوفد المصري ، الذي تألف في 23 نوفمبر 1918 عن طريق الوكالة الشعبية المطالبة باستقلال مصر، ورأسـه سعد زغلول باشا وضم عددًا من الشخصيات الممثلـة للقـوى السياسـية المختلفة في مصر (حزب الأمـة والحـزب الـوطني وأنصـار الأمـير عمـر طوسون والأقباط) ؛ بهدف السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلًا لاستقلال مصر اسـتقلالًا تامًّـا، حسـب المـادة الثانيـة مـن قانون نظام الوفد المصري. وقد التفت الجماهير المصرية حول الوفد حتـى أصبح بحق التجسيد السياسي للحركة الوطنية المصرية.
- **الحزب الديمقراطي المصري**: أسس في يناير 1920، من عدد من المثقفين الليبراليين، مثل : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي ومحمد حسين هيكل، وقد قامت مبادئ الحزب كما ورد في مقدمة قانونه «على أساس المساواة بين الأمم والإخاء بين الأفراد والنهوض إلى أسمى ما يتصور من الرقي وتأييد سيادة الشعب وإقامة العدل مقام القوة». وأيد الحزب نشاط الوفد وجهوده في سبيل الحصول على الاستقلال لمصر، وكان الخلاف بين سعد وعدلي على رئاسة الوفد سببًا في انقسام الحزب وتفككه، بالإضافة إلى تناقضاته الداخلية.

(د) **الفئة الرابعة**، هي أحزاب الرفض السياسي والاجتماعي، وندخل ضمن هـذا الإطار الأحزاب التي طرحـت أفكـارًا راديكاليـة تتعلـق بالإطـار السـياسي والاجتماعي لمصر، وتتمثل هذه الأحزاب في:

- **الحزب الجمهوري**: تكون عام 1907، ورأسه محمد غانم ، وجذب إليه عددًا من المثقفين ثقافة فرنسية. وتبعا لأفكار الحزب، فإن تدرج الأمة

الطبيعي يمر بثلاث مراحل، هي: نيل الدستور والاستقلال التام الذي يتضمن الاستقلال الفعلي عن كل من إنجلترا والدولة العثمانية، وإعلان النظام الجمهوري الذي يعد أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية. لكن الظروف الموضوعية في مصر وقتذاك لم تكن تسمح بالنمو لتنظيم يتبنى هذه الآراء ؛ ولذلك انحصر الحزب في مجموعة ضيقة من المثقفين، وسرعان ما اختفى بعد عام من إنشائه[1].

- **الحزب الاشتراكي المبارك**: أسسه الدكتور حسن فهمي جمال الدين عام 1909، ولم يقدم الحزب برنامجًا شاملًا للمسألة الاجتماعية، وإنما ركز على عدد من الإصلاحات في الريف، تضمنت : تحسين أحوال الفلاحين الفقراء، ومنح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى، ومنع الفلاحين من تشغيل نسائهم في أعمال شاقة. ولم يقدر لهذا الحزب وبرنامجه النجاح لعدة أسباب، منها: ضعف الوعي السياسي للفلاحين، وخشيتهم من كبار الملاك، وضعف تنظيم الحزب ذاته، حيث كان أقرب إلى الجهود الفردية، منه إلى العمل الحزبي المنظم.
- **الحزب الاشتراكي المصري**: أنشئ في عام 1921، ووقع على بيانه التأسيسي سلامة موسى وعلي العناني ومحمد عبد الله عنان، ومحمود حسني العرابي، ومن أهدافه سياسيًّا: تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي وإقصائه عن وادي النيل بأسره، وتأييد حرية الشعوب، ومحاربة الاستعمار أينما وجد، واقتصاديًّا: العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفرقة بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية، واجتماعيًّا: اعتبار التعليم حقًّا شائعًا

(1) محمد أنيس، «الحزب الجمهوري المصري 1907 – 1908»، **مجلة الكاتب**، السنة التاسعة، عدد 105 (ديسمبر 1966).

للرجال والنساء، وجعله مجانيًّا وإلزاميًّا، وتحرير المرأة وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية. وقد لعب الحزب دورًا في بعض الاعتصامات العمالية بالقاهرة والإسكندرية، وأقام مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ، ومدارس نهارية لتعليم أولاد العمال بالمجان[1].

وفي نهاية هذا الجزء ، نسجل الملاحظات التالية حول ملامح الخبرة الحزبية خلال هذه المرحلة الأولى:

أ. أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية، وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي، وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، ولذلك اتسمت الأشكال الأولى لهذه التنظيمات بالطابع السري وباللجوء إلى أساليب الكفاح السري.

ب. أن أغلب الأحزاب السياسية الأولى افتقدت التنظيم ، وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص؛ لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة واندثرت بعد فترة محدودة من وجودها.

جـ . أن القضية المحورية في برامج الأحزاب والتي ميزت بينها في المواقف والممارسات كانت قضية الاحتلال، وكيفية تحقيق الاستقلال، فقد كانت هذه القضية هي الشغل الشاغل للرأي العام المصري والنخبة السياسية والثقافية لمصر.

د. أن نشأة الأحزاب ارتبطت بدور الصحف؛ فالحزب الوطني أنشأه مؤسس اللواء، وحزب الإصلاح أنشأه صاحب المؤيد، وحزب الأمة

(1) انظر في ذلك: عبد العظيم رمضان، **مرجع سابق**، ص ص 507 – 566. وكذلك د. رفعت السعيد، **تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر من 1900 – 1925** (بيروت، د.ن، 1972)، ص ص 171 – 259.

سبقه صدور الجريدة، وهكذا.. فإن الصحيفة كانت هي محور نشاط الحزب ورمز وجوده.

وأدى ذلك أحيانًا إلى بروز صراع بين الصحيفة والحزب، وهل تكون الصحيفة لسان حال الحزب أم يكون الحزب تنظيمًا للصحيفة، ويسجل المؤرخون عددًا من الأمثلة التي توضح الصراع بين الحزب والصحيفة التابعة له، وكيف أن الصحيفة اتخذت في بعض الأحيان مواقف مخالفة لآراء الحزب ، الذي يفترض أنها تتحدث باسمه[1]، ويذكر أحد الكتاب أن الجريدة كانت أهم من حزب الأمة «فقد كان هذا الحزب مجرد خلفية لهذه الجريدة»[2].

2- مرحلة التعددية الحزبية (1923– 1952):

ويمكن تقسيم خريطة الأحزاب حتى عام 1952 إلى خمس مجموعات من الأحزاب[3]:

– **الأحزاب الليبرالية**، وهي: حزب الوفد والأحزاب المنشقة عليه، وهي : الأحرار الدستوريين والحزب السعدي وحزب الكتلة الوفدية.

– **أحزاب السراي**، وهي: الأحزاب الموالية للملك، وهي : حزب الشعب، وحزب الاتحاد الأول، والثاني.

– **الأحزاب والجماعات الدينية**، وهي: الإخوان المسلمين، وحزب الله، وحزب الإخاء، وحزب الإصلاح الإسلامي.

(1) د. يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر، **مرجع سابق**، ص 112 وما بعدها.

(2) حافظ محمود، **أسرار الماضي من 1907 – 1952 في السياسة الوطنية** (القاهرة، د.ن، 1973)، ص 20.

(3) نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في النظام السياسي المصري:
http://www.eaddla.org/nashzt%20a%20masr.doc

- **الأحزاب الاشتراكية**، ومنها: حزب مصر الفتاة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بالحزب الاشتراكي، وعدد من التنظيمات اليسارية ، مثل: حزب العمال الاشتراكي الشيوعي، والحزب الشيوعي المصري، وحزب الفلاح المصري، والحركة الديمقراطية.

- **الأحزاب النسائية**، وهي: في حزب بنت النيل السياسي، والحزب النسائي الوطني، والحزب النسائي السياسي.

ويمكن القول بأن النظام الحزبي المصري خلال تلك الحقبة قد اتسم بأربع سمات رئيسية خلال تلك الفترة، هي:

أ- **عدم التوازن في التعددية الحزبية والمنافسة السياسية؛** فقد اتسم التعدد الحزبي بعدم التوازن بين حزب كبير - الوفد- الذي عبر عن حركة جماهيرية متدفقة، وتمتع بثقة شعبية جارفة ، مكنته من الحصول على أغلبية الأصوات في كل انتخابات حرة شهدتها البلاد، وعدد من الأحزاب الصغيرة قليلة الشأن والعدد، كانت في أغلب الأوقات على استعداد لانتهاك الدستور وتزوير الانتخابات والاعتماد على القصر أو الإنجليز أو كليهما للوصول إلى الحكم. وكانت تلك الأحزاب الأقلية في جوهرها أحزاب أشخاص ، قامت حول شخصيات قيادية من دون أن يكون لها برنامج واضح أو سند شعبي يعتد به، ولم يكن لوجودها أساس سوى تدعيم السراي والملك لها ؛ من أجل الوصول إلى الحكم أو الانفراد به . وعلى سبيل المثال، ففي عام 1928 ألف محمد محمود باشا الوزارة من حزبي الأحرار والاتحاد في وقت لم يكن لهما سوى 34 نائبا من مجموع 214 نائبا، بل كانت هذه الأحزاب على استعداد للعبث بنزاهة الانتخابات، والتدخل الإداري لمصلحة بعض المرشحين وتزوير الأصوات، حتى أصبح ذلك هو القاعدة في الانتخابات ، التي أشرفت عليها حكومات القصر والأقلية. وفي ظل هذه الظروف ، كانت علاقات الصداقة والنسب والقرابة أهم من الاتفاق السياسي أو الفكري، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية.

وهكذا، برز وضع تمثل في عدم احترام القوى السياسية للقواعد المنظمة للعلاقة السياسية فيما بينها ؛ الأمر الذي أدى إلى اهتزاز شرعية الحياة الدستورية، ومعها شرعية النظام بأكمله.

ب- **أن الأحزاب السياسية لم تتطور كهيئات برلمانية أو تنظيمات انتخابية** للحصول على التأييد الشعبي وممارسة السلطة من خلال البرلمان، بل تأكد لديها أن الصراعات السياسية الأساسية تجري خارج البرلمان لا في داخله، وأن العلاقة مع القصر أو الإنجليز لها الأولوية على الدعاية الانتخابية ، أو العمل الحزبي المنظم لكسب الأصوات والأنصار؛ لذلك اتسمت أحزاب الأقلية بأنها أحزاب صفوة تقليدية ، تقوم على عناصر محدودة من الأشخاص.

جـ- **غياب البرامج والسياسات الاجتماعية للأحزاب بصفة عامة**؛ نتيجة لانشغالها بقضية الكفاح الوطني ضد الإنجليز والسعي لاستكمال مقومات الاستقلال، وجلاء القوات الإنجليزية عن مصر. وشارك في تلك السمة حزب الأغلبية الشعبية (الوفد) من ناحية، وأحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين والحزب الوطني والاتحاد والشعب والكتلة الوفدية والسعديين) من ناحية أخرى، وقد بدأت هذه السمة في التغير منذ منتصف الأربعينيات تقريبا بعد إبرام معاهدة 1936 ، واستفحال التناقضات الاجتماعية والطبقية. وهكذا يمكن القول بأن النظام الحزبي في مصر قد أخفق بصفة عامة في القيام بوظيفتي التعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات والطبقات الفقيرة ؛ مما ترتب عليه أداء هذه الوظيفة من خلال حركات وتنظيمات لا تحترم الشرعية السياسية القائمة.

ومع استفحال التناقضات الاجتماعية في الأربعينيات وتبلور الوعي الطبقي لدى دوائر متسعة من العمال والفلاحين، وظهور عدد من الأحزاب والحركات السياسية التي استخدمت هذه الأوضاع ، واهتزت شرعية حزب الأغلبية التقليدي (الوفد) ، والأحزاب الليبرالية الأخرى لحساب جماعات وقوى ، استخدمت تردى الأوضاع

الاجتماعية (الإخوان المسلمين – حزب مصر الفتاة) كأداة للتعبئة واستخدام العنف والاستهزاء بدستور 1923 وبالنظام الديمقراطي.

وبصفة عامة، فإن الملاحظة الأساسية على تطور نظام الحكم خلال هذه الفترة هو وضع الأزمة وعدم الاستقرار السياسي؛ فنتيجة للظروف التي طبق فيها دستور 1923 وطبيعة العلاقة التي نشأت بين القوى السياسية والقصر والأحزاب والإنجليز، شهدت هذه الفترة سلسلة من الأزمات الدستورية ، أدت إلى تفسخ الحياة السياسية وسقوط الدستور ومعه النظام السياسي برمته.

فمن الناحية الاجتماعية، نشأت طبقة وسطى جديدة[1] طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي، وشملت هذه الطبقة خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين، وقدمت القيادة الفكرية للتغيير الاجتماعي والسياسي المنشود، ومثّل الإنتاج الثقافي في نهاية الأربعينيات حالة الضجر وعدم الاستقرار والاضطراب ، التي عاناها المثقفون؛ فقد شعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة ؛ نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقي وهزيمة الجيش المصري في فلسطين، وعبر كثير من الأدباء والمفكرين عن إحساسهم بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الإنجليز وهجرت الشعب، وباعت نفسها للشيطان، وأدى ذلك كله إلى شعور عميق لدى النخبة المثقفة بالتمزق وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية، ولمستقبل مصر وإمكانية التغيير[2].

وهكذا فقد اتسمت الفترة السابقة مباشرة على قيام ثورة عام 1952 بعدة سمات، أهمها ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وبالذات فيما يتعلق بمطالب

(1) د. راشد البراوي، **حقيقة الانقلاب في مصر** (القاهرة: د.ن، 1952)، ص ص 75 – 80. وكذلك:

M. Halpren, **Social Change in the Middle East and North Africa** (New Jersey: Princeton University Press, 1963), pp. 53 – 54.

(2)P. L. Kendall, «The Ambivalent Character of Nationalism among Egyptian Professionals», Public **Opinion Quarterly**, vol. XX, no. 1, (Spring 1956), pp. 227 – 282.

التغيير الاجتماعي، وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالبات أو الاستجابة لها، و دخول القضية الوطنية في مأزق بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة 1936، وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في عام 1951، وحدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية ، التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير ، دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسي ما يمكنها من تحقيق ذلك، ووجود وضع اقتصادي يتسم بعدم العدالة والتفاوت في توزيع الدخل.

وأدت هذه التوترات إلى ازدياد الاغتراب السياسي، ونشوب الإضرابات والمظاهرات المستمرة، ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائم، كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار. لقد شهدت هذه الفترة نموا للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال، وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي، وازدادت الدعوة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بين قطاعات متزايدة من المواطنين، ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار ، الذي كانت تتحرك فيه وعن إحداث التغيير، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة.

ويصف د. محمد حسين هيكل الفترة ما بين عام 1946 منذ استقالة وزارة النقراشي حتى عام 1952 بقوله: «فما وقع أثنائها من الحوادث في مصر جسيم غاية الجسامة. فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية، وقلق اجتماعي واضطراب نفسي قل أن رأت مصر مثله في تاريخها القومي الحديث، وإن شئت فقل إنها كانت امتدادًا للثورة التي بدأتها في سنة 1919 ، مع سعة في أفقها وفي ميادينها وفي غاياتها وأغراضها».

وتتابعت الأحداث بسرعة؛ ففي عام 1950 وقع 49 إضرابا عماليا، وزاد العدد إلى 200 في العام 1951، وفي العام نفسه حدثت بعض الانتفاضات الفلاحية، مثلما حدث في كفر نجوم وبهوت، وتعددت حالات مصادرة الصحف واستخدام الإجراءات البوليسية في مواجهة العناصر الداعية للتغيير، ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة عن التصدي

الجدي للأفكار، وتشاتم الوزراء على صفحات الجرائد، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية.

ويقدم ديكمجيان تحليلًا إحصائيًّا لوضع الأزمة في مصر، والذي يقيس حالة عدم الاستقرار ، من خلال دراسة عدد وقائع العنف من مظاهرات وإضرابات واغتيالات واعتقالات، ويوضح هذا التحليل أن أعمال العنف تزايدت بشكل أكيد عامي 1947–1948، ثم هدأت لفترة عامي 1949–1950 والذي يمكن تفسيره بمحاولة النخبة الحاكمة السيطرة على الموقف، ثم عادت للزيادة في عام 1951، والنصف الأول من 1952، الأمر الذي أشار إلى عجز النظام المتزايد عن احتواء القوى النشطة واستيعابها. وفي الشهور السبعة السابقة على حركة الجيش ، وقع 20 عملا من أعمال العنف بالمقارنة بعدد 27 خلال عام 1948، وهو ما يشير إلى تكثيف غير مسبوق في حالة الأزمة ، التي واجهها النظام[1]. وعجزت مؤسساته عن استيعاب قوى التغيير والمطالب الاجتماعية الجديدة، وسقط التوازن الاجتماعي القديم، ومعه نظام الحكم الذي أفرزه.

وفي السابعة والنصف من صباح الأربعاء 23 يوليو عام 1952 ، وجهت الإذاعة بيان الثورة باسم القائد العام للقوات المسلحة. وهكذا انتهى عهد وبدأ عهد.

3- مرحلة التنظيم السياسي الواحد (1953–1976):

تتفق معظم البحوث التي أجريت عن «مصر ما بعد 1952» على أن مجموعة الضباط الأحرار التي تولت السلطة في 23 يوليو لم تكن ملتزمة بأيديولوجية محددة أو بمذهب اجتماعي بعينه، وإنما اتبعت في المقام الأول منهجًا ذرائعيًّا وتجريبيًّا، وكان الرئيس عبد الناصر يشير من آن لآخر إلى الصفة التجريبية لسياساته، وعدم رغبته في الالتزام بعقيدة جامدة، لذلك بلور حكام مصر الجدد ما أسموه بمنهج التجربة والخطأ، وتطورت

(1) H. Dekmijian, **Egypt under Nasser** (Albany: Albany University Press, 1973), pp. 227 – 282.

أفكارهم نتيجة خبراتهم وممارساتهم العملية في الحكم. واعترف عبد الناصر بوضوح بأن قادة حركة الجيش لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعلوه ، عندما وجدوا أنفسهم فجأة في مقاعد السلطة[1].

أضف إلى ذلك ، أن النخبة الحاكمة الجديدة لم تكن ذات تفكير أيديولوجي موحد ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد، بل تراوح فكر الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه الماركسي، وقد تمثل ذلك في تشكيل مجلس قيادة الثورة، والذي ضم بدوره عدة تيارات أيديولوجية ، أدت إلى بروز خلافات بين أعضائه وإلى تصفيات داخلية فيما بعد.

لقد تطورت الأيديولوجية الجديدة للثورة بشكل تدريجي وعلى مراحل، وارتبط هذا التطور بالتغير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبتجارب النخبة الجديدة في الحكم داخليًّا وخارجيًّا. ويمكن بصفة عامة التمييز بين ثلاث مراحل في هذا الصدد ، عبَّر عن كل منها شكل التنظيم السياسي الواحد في هذه المرحلة :

أ- **مرحلة إقرار القانون والنظام (Etatistic Stage)**، والتي استمرت من عام 1952 حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وكان هدف النظام الرئيسي خلالها تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات، وتم خلالها إنشاء تنظيم هيئة التحرير في 23 يناير 1953، والتي استمرت حتى صدور دستور 1956.

(1) حول تصور عبد الناصر لدور الضباط الأحرار كتب في فلسفة الثورة «لقد كنت أتصور قبل 23 يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور... وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات...»، وكرر هذا المعنى في عديد من خطبه وأحاديثه، على سبيل المثال خطابه في 20 ديسمبر 1953، (5 سبتمبر 1954)، وتصريحه لصحيفة الأهرام في 2 يوليو، 1959. انظر أيضا في المعنى نفسه:

M. Naguib, "**Egypt's Destiny**" (New York: Doubleday, 1955), p. 171.

وقد اتسمت هذه المرحلة بمحاولة توطيد أركان النظام الجديد وكسب تأييد جماهيري له، وتصفية المعارضة الموجهة ضده، وفي هذا الإطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة ، التي صدرت من اليمين أو اليسار على حد سواء، كما قاموا بعمليات تطهير في المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الحكومة. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فقد طلب منها أولًا أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة، وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد ، انتهت في 16 يناير 1953 بقانون حل الأحزاب السياسية، ثم حل جماعة الإخوان المسلمين في 1955.

كان الاعتقاد السائد لدى الحكام الجدد هو أن الشعب ليس مهيئًا بعد للحياة الديمقراطية، وأنه لابد من إعداده وتدريبه على الممارسة الديمقراطية السلمية. وفي كتاب أصدرته القوات المسلحة المصرية عام 1954 ، بمناسبة مرور عام على إعلان الجمهورية ، حدد الكتاب هدف هيئة التحرير بتعليم المواطنين وتدريبهم سياسيًّا[1].

ب- **المرحلة الشعبوية (Populist Stage)** [2]، والتي استمرت من عام 1956 حتى صدور القوانين الاشتراكية 1961 – وإعلان الميثاق 1962. ففي 16 يناير 1956، أعلن الرئيس عبد الناصر نهاية مرحلة الانتقال ، وطرح دستورًا جديدًا للاستفتاء. وتبعًا لهذا الدستور، فقد ظلت الأحزاب السياسية محظورة، وبدلًا من هيئة التحرير نصَّ الدستور في المادة (192) على إقامة تنظيم جديد هو الاتحاد القومي؛ ليكون البوتقة السياسية التي ينخرط فيها

(1) Hassan Khedr and Amin Hassouna, **Egypt's Republic in its First Year**, published in English by the Department of Public Relations of the Egyptian Armed Forces (Cairo, 1953), pp. 174 – 175.

(2) يقصد بمفهوم الشعبوية النسق الفكري الذي يتسم برفض مفهوم الصراع الطبقي، وينظر إلى المجتمع ككيان عضوي ذي مصلحة واحدة، وأن تطور المجتمع هو رهن لوحدة جهود المواطنين.

الشعب بكل طبقاته. فقد اعتقد عبد الناصر أنه لابد من إقامة تنظيم شعبي لتحقيق أهداف الثورة[1]. ومن هنا كان تكوين الاتحاد القومي محاولة أخرى للنظام الجديد لبناء تنظيم سياسي شعبي[2]. ولم يكن الاتحاد القومي تنظيم نخبة أو تنظيمًا طليعيًّا ممثلًا لطبقة واحدة من طبقات المجتمع، بل على العكس فإنه – في فكر عبد الناصر وصحبه– كان تعبيرًا عن مصالح الشعب بأسره[3]. وكان هناك تركيز على خصوصية تجربة الاتحاد القومي، وأن هذا النظام وفلسفته نبعا من «تجاربنا وظروفنا»[4].

جـ – **المرحلة الاشتراكية وإنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي**، التي تمتد ما بين 1962 – 1973 تقريبًا، وهي المرحلة التي يطلق عليها أكثر من اسم، مثل اشتراكية الدولة والاشتراكية العربية، والتطبيق العربي للاشتراكية، والتي رفع فيها شعار التخطيط القومي الشامل، وتم خلالها إنشاء تنظيم الاتحاد الاشتراكي من عام 1962، والذي تعرض لعدد من التغييرات وإعادة التنظيم والبناء خلال هذه الفترة.

ويبدو أن عبد الناصر كان مهتمًّا بقضية وجود وثيقة أيديولوجية ، تحدد أهداف الثورة ومنهجها، واعتقد أن غياب مثل هذه الوثيقة كان أحد جوانب النقص الرئيسية في نظام الاتحاد القومي، ولسد هذا النقص قدم في مايو 1962 الميثاق القومي، وهي وثيقة تتكون

(1) حول تصور عبد الناصر لدور الجيش في السياسة ، انظر: محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سورية** (القاهرة، د.ن ، 1962)، ص ص 27– 81.

(2) انظر في هذا التقييم:

P.J. Vatikiotis., **The Egyptian Army in Politics** (Bloomington: Indiana University Press, 1961), p. 383.

(3) د. عثمان خليل عثمان، «الاتحاد القومي ونظام الحزب الواحد»، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، مجلد رقم 1، عدد 5 نوفمبر، تشرين الثاني، 1958.

(4) محمد حامد الجمل، **أضواء على العلاقات العربية** (القاهرة، د.ن، 1960)، ص 159.

من عشرة فصول، وركز على مفهوم الاشتراكية، التي لخصت أهدافها في كلمتين: الكفاية والعدل؛ أي زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع. وربط عبد الناصر بين الديمقراطية والاشتراكية، وتحدث عن الديمقراطية الاشتراكية ، مؤكدًا أن هذا المفهوم يتضمن مشاركة الشعب في الأمور السياسية واللامركزية، ونقل السلطة إلى المستويات الشعبية[1]. وظهر في هذه الفترة تنظيم «الاتحاد الاشتراكي العربي» ليحل محل «الاتحاد القومي» كتنظيم سياسي وحيد في البلاد، ونظر إليه على أنه التنظيم الذي يقود الجماهير، ويعبر عن إرادتها، ويوجه العمل الوطني، ويقوم بالرقابة على سيره في خطه السليم في ظل مبادئ الميثاق.

وعلى الرغم من هذه الأفكار الجديدة، فإن عددًا من المفاهيم السابقة قد استمر؛ فالحديث عن خصوصية التجربة السياسية المصرية وتفردها، على نحو ما كان أيام الاتحاد القومي نجده أيضًا في هذه المرحلة، على نحو ما يتضح في وصف الاتحاد الاشتراكي العربي دائمًا بأنه ليس حزبًا أو جبهة، لأنه لا يمثل أية طبقة بمفردها، وأن هدفه هو منع سيطرة أية طبقة[2]. ووصفه أستاذ للقانون بأنه سلطة سياسية ، تعلو السلطات الثلاث المعروفة في كل المجتمعات ، باعتباره ممثلًا لتحالف قوى الشعب العاملة[3].

وفي مجال تقييم خبرة التنظيم السياسي الواحد في مصر ، خلال هذه الفترة ، يمكن الإشارة إلى عدد من المشكلات ، منها: اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية، بما تضمنه ذلك من شللية ومن ولاء للأشخاص، وانكماش الضمانات الديمقراطية، والتغير المستمر في القيادات والكوادر، وتحول التنظيم في نظر المواطنين إلى أداة للحكومة يبرر مواقفها أكثر من دفاعه عن مصالحها .

(1) خطابا عبد الناصر في 26 يوليو 1962، و12 نوفمبر 1964.

(2) د. محمد طلعت عيسى، قوى الشعب العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، عدد 24 مارس 1963، ص 72.

(3) د. محمد حافظ غانم، الاتحاد الاشتراكي العربي: دراسة مقارنة، **مرجع سابق**، ص 56.

وبشكل عام، فقد كانت كل التنظيمات الأحادية التي أنشأتها الثورة تنظيمات، افتقدت القدرة على الحركة المستقلة، أو المبادرة الذاتية، ونظر إليها المواطنون على أنها جهاز آخر من أجهزة السلطة، وأنها قنوات للاتصال من جانب واحد (من أعلى إلى أسفل)، بل نظر إليها أحيانًا على أنها أدوات للرقابة والضبط، وكان من شأن ذلك أن هذه المؤسسات لم تتمكن من أن تصبح أدوات للمشاركة الشعبية، أو قنوات للتعبير عن المطالب أو لتمثيل التيارات السياسية المختلفة.

وهكذا واجه النظام المصري في النصف الثاني من الستينيات أزمة مشاركة ، وكان على النظام أن يعدل من ذاته ومن مؤسساته، وبالذات بعد هزيمة يونيو 1967، وبعد مظاهرات فبراير وأكتوبر 1968، التي كانت أول مظاهرات جماهيرية تتم خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية من أزمة مارس 1954، ولم تخرج كما كان المألوف من قبل تأييدًا لسياسات الحكومة، بل للتعبير عن غضبها بمناسبة صدور الأحكام ضد من اتهموا بالمسؤولية عن هزيمة 1967.

وبدأت مظاهر التغيير بصدور بيان 30 مارس 1969 ، الذي أرجع فيه عبد الناصر قصور الاتحاد الاشتراكي إلى أنه لم يقم على الانتخاب الحر، وذكر أن أسلوب التعيين ليس أفضل الأساليب، وأن التعيين في النهاية لا يعطينا إلا ما تفرزه مراكز القوى، أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والشلل، ولكن بيان 30 مارس لم يسفر في التطبيق عن الشيء الكثير.

4- العودة إلى التعددية (1976– ....)

توفي الرئيس عبد الناصر في سبتمبر 1970، وتولى الرئيس أنور السادات مقاليد الحكم، وبدأ في عملية تحول كبرى في توجهات النظام السياسي ، تبلورت في عام 1971 بإعلان الدستور الدائم للبلاد، وطرح شعاري سيادة القانون ودولة المؤسسات.

وتمثلت أبرز إرهاصات العودة إلى التعددية من جديد في إصدار السادات ورقة أكتوبر في إبريل 1974، التي أقرت مفهوم التنظيم السياسي الواحد، الذي تعبر من داخله

كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها ؛ بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الأغلبية والتي يجب أن تتبناها الدولة. وفي أغسطس 1974 ، أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ، الذي دعا فيها إلى إعادة النظر في شكل التنظيم السياسي، وحدد الهدف من التطوير في أن: «يكون الاتحاد الاشتراكي بوتقة حوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة، وتتبلور فيها الاتجاهات».

وجرى في أعقاب صدور هذه الوثيقة – حتى انعقاد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي في يوليو 1975– حوار واسع ، انتهى إلى تقرير أعدته لجنة انبثقت من اللجنة المركزية، كان مقررها د. رفعت المحجوب، لخصت اتجاهات الرأي العام بخصوص المسألة، وأكد فيه تأييد الفلاحين والعمال والشباب والتنظيم النسائي لاستمرار الاتحاد الاشتراكي باعتباره ممثلا للوحدة الوطنية، ورفض مفهوم تعدد الأحزاب الذي دعا إليه المثقفون وأساتذة الجامعات والصحفيون والمهنيون.

وخلص التقرير إلى أن الكثرة «تطالب بالإبقاء على الاتحاد الاشتراكي مع تطويره تطويرا ديمقراطيًّا»، وأوصى التقرير بإقامة منابر تعبر عن الاتجاهات المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي. وفي يوليو 1975 صدر قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر في داخل الاتحاد ، على أساس أنها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية[1].

وقام رئيس الجمهورية بتعيين لجنة «مستقبل العمل السياسي» في يناير 1976؛ لدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية، وأثر ذلك على مستقبل العمل السياسي في مصر، ووُصفت مهمتها بأنها لجنة استماع وتحديد اتجاهات؛ لمعرفة آراء قطاعات الشعب المختلفة. وقد شملت اللجنة 168 عضوًا وعقدت 16 اجتماعًا فيما بين 2 فبراير و 9 مارس 1976. وأسفرت مناقشات اللجنة عن بروز أربعة اتجاهات رئيسية،

(1) محمد حسنين هيكل، المجتمع المفتوح، **الأهرام**، 18 أكتوبر 1968.

هي: اتجاه الأغلبية الذي دعا إلى تطوير الاتحاد الاشتراكي ، مع إقامة منابر ثابتة في داخله بما يدعم من فاعلية التنظيم، مع التحذير من صيغة تعدد الأحزاب في هذه المرحلة، وأيد هذا الاتجاه 135 عضوًا، واتجاه الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي في صورته القائمة، مع إعطائه الفاعلية من خلال منابر رأي متحركة في داخله، وأيد هذا الاتجاه 34 عضوًا، واتجاه إقامة الأحزاب السياسية ، باعتبارها الصورة المثلى للتعبير عن الرأي المعارض وإقامة الحياة الديمقراطية، وأيد هذا الاتجاه 8 أعضاء، واتجاه السماح بإقامة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه[1].

وشهدت الشهور الأولى من عام 1976 حوارًا عريضًا حول مستقبل الحياة السياسية في مصر، وفي النهاية ساد اتجاه إقامة المنابر في داخل الاتحاد الاشتراكي، ووصل عدد المنابر التي أعلن عن قيامها إلى 40 منبرًا، وقرر الرئيس السادات في مارس 1976 السماح لثلاثة منابر فقط بالقيام: اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي). وخاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب في صيف ذلك العام. وفي أول اجتماع للمجلس في 11 نوفمبر 1976 ، أعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية في يونيو 1977.

وفي تحليل لأسباب التحول من مرحلة التنظيم السياسي الواحد إلى مرحلة التعددية ، يمكن أن نسجل مجموعة من التطورات التي قادت إلى ذلك:

(أ) ظروف «ما بعد الزعامة الكاريزمية»، فقد ملأ شخص جمال عبد الناصر ودوره ساحة العمل السياسي المصري – طولًا وعرضًا– زهاء خمسة عشر عامًا، وأدى غيابه المفاجئ إلى فراغ في داخل النظام السياسي، لم يكن من السهل على أي شخص أو مجموعة من الأشخاص ملؤه، وبالذات في علاقة النظام مع المواطنين.

(1) **الأهرام**، 8 مارس 1976.

(ب) **تنامي حركة سياسة في البلاد في أعقاب هزيمة 1967**، دعت إلى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين، والسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن ذاتها بحرية واستقلال. واتخذت هذه الحركة بالأساس شكلًا طلابيًّا عبر عن نفسه في المظاهرات التي قامت في فبراير 1968، وفي نوفمبر من العام ذاته، ثم تبلورت في شكل واضح في حركة الطلبة في يناير 1972 ، التي أسفرت عن عدد من المصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن.

(جـ) **التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي**، وبروز بورجوازية اقتصادية أراد بعض أجنحتها الربط بين الانفتاح الاقتصادي، متمثلا في عودة علاقات السوق الرأسمالية، والانفتاح السياسي متمثلًا في تعدد الأحزاب، وأن الليبرالية الاقتصادية تحتاج إلى ليبرالية سياسية ترتبط بها وتترافق معها وتعبر عنها.

(د) دعوة عديد من المثقفين ذوي اتجاهات فكرية مختلفة ومشارب أيديولوجية متباينة إلى قيام الأحزاب؛ فبعض الأقلام اليسارية رأت أن تنظيم الاتحاد الاشتراكي لم يعد بعد 1967 قادرًا على احتواء النشاط السياسي للجماهير، بعد أن فقد ثقة الناس به تمامًا، وبعد أن فجعت الهزيمة النفوس وانحسر الخوف عند الناس أمام جسامة الموقف. وأن على ثورة 23 يوليو أن تصل إلى صيغة تسمح بوجود الأحزاب السياسية[1]،وانطلقت الأقلام الليبرالية، وبعض أساتذة القانون الدستوري في الهجوم على مفهوم التنظيم السياسي الواحد، وتأكيد تعدد الآراء ، وضمان الحريات العامة والرقابة على السلطة الحاكمة، ووقف الانحرافات.

(1) أحمد حمروش، خطوة يوليو القادم الإضراب، **مجلة روزاليوسف**، عدد 2511، 26 يوليو1976، ص ص 30 – 32.

(هـ) **التغير في السياسة الخارجية المصرية** والتوجه نحو التعاون مع الدول الغربية بعد حرب أكتوبر 1973، ورغبة القيادة السياسية في إعطاء الانطباع للعالم الخارجي بوجود استقرار سياسي وحكم ديمقراطي للبلاد.

وإذا كان صحيحًا أن الأخذ بالتعددية السياسية ارتبط بظروف موضوعية (شرعية جديدة للنظام والتحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتغيرات في السياسة الخارجية)،إلا أنه استند في جانب كبير منه إلى قرار الرئيس السادات، فلم يكن هناك إجماع أو اتفاق بشأن ضرورة هذا التحول. وهكذا.. لم يأت التحول الديمقراطي في مصر نتيجة انقطاع في النظام السياسي أو أزمة طاحنة ، اضطرت معه النخبة السياسية إلى اتخاذ هذا الإجراء، وانما شارك الرئيس السادات في تحديد مسار هذا التطور وضبط حركته من البداية.

ومن خلال هذا العرض لثلاثية التعددية الحزبية، فالتنظيم الواحد، فالتعددية الحزبية مرة أخرى، يتضح أن كل مرحلة كانت لها إرهاصاتها وجذورها، فتكوين الأحزاب السياسية عام 1907 سبقته مرحلة من أنشطة التنظيمات السرية ، كما أن تفسخ الحياة السياسية في مرحلة 1923–1952 أوجد البيئة المناسبة لتحرك الجيش، وبالمنطق نفسه ، فإن الأزمة التنظيمية والسياسية التي واجهها التنظيم السياسي الواحد فتحت الباب أمام عودة التعددية الحزبية. ويوضح هذا العرض أيضًا أن التحول في شكل التنظيم الحزبي ارتبط بتحولات أوسع في شكل النظام السياسي وتوجه سياساته الداخلية والخارجية.

ثانياً: الأحزاب في الدساتير المصرية:

1- الخلفية الدستورية للأحزاب في مصر:

على الرغم من أن دساتير ما قبل 1952 لم تتضمن أي نصٍّ على الأحزاب السياسية، بما فيها دستوري 1923 و 1930، إلا أن هذين الدستورين تضمنا النص على حق تكوين الجمعيات، والذي اعتبر الأساس الدستوري لتأسيس الأحزاب السياسية. وفي المادة (21) من دستور 1923 ورد «للمصريين حق تكوين الجمعيات. وكيفية استعمال هذا الحق

يبينها القانون». وتكرر النص نفسه في دستور 1930 (المادة 21 أيضًا)، ولم يرد أي نص عن الأحزاب أو عن حكومة الحزب أو غير ذلك[1].

وحول تفسير عدم النص على الأحزاب السياسية في دساتير ما قبل 1952، يورد الأستاذ جمال البنا –وهو أحد شهود تلك الحقبة– سببًا آخر ؛ وهو أنه قبل أن يصدر دستور 1923 ظهرت الأحزاب في مصر، وأنه لم يكن هناك أي حظر على تكوين الأحزاب؛ مما يشير إلى انعدام أهمية النص على ذلك في الدستور، ويحكي «البنا» أنه هو نفسه كون حزبًا سنة 1946 باسم «حزب العمل الوطني الاجتماعي»: «ولم يسألني أحد بأي حق، ولم تسأل عنا السلطات ، إلا عندما بدأ الحزب في توزيع منشورات للاحتجاج على ذكرى ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطاني في يونيو سنة 1882، وقبض على بعض الذين كانوا يوزعونها وأفرج عنهم»[2].

وبشكل عام، فإنه ليس ثمة اتفاق حول ضرورة النص على الأحزاب في الدساتير؛ ولا تتفق دساتير الدول الديمقراطية الكبرى في ذلك؛ فالمادة 4 من دستور 1958 الفرنسي تنص على أن «تسهم الأحزاب والجماعات السياسية في التعبير عن الرأي بالاقتراع، وهي تتكون وتباشر نشاطها بحرية، ويجب عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية». بينما لم يرد ذكر الأحزاب في دستور الولايات المتحدة، سواء الدستور الأصلي الصادر في 1787، أو تعديلاته التي تزيد على عشرين تعديلا[3].

---

(1) صلاح عيسى، متى نطلّق قانون الأحزاب بالثلاثة؟، **الوفد**، 22 إبريل 2006، نقلا عن موقع إيلاف:
http://www.elaph.com/ElaphWeb/NewsPapers/2006/4/143455.htm?sectionarchive=NewsPapers

(2) د. جمال البنا، مصر ودستور الحقبة الليبرالية، **مجلة الديمقراطية**، السنة الخامسة، العدد 19، يوليو 2005، ص 53.

(3) د. سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية: أهميتها – نشأتها – نشاطها** (القاهرة: مجلس الشعب، الأمانة العامة، 2005) http://www.parliament.gov.eg/NR/rdonlyres/256B321A-D86B-413D-84BF-68013BB6CAE2/0/res2.pdf

وكان أول نص صريح على الأحزاب في الدساتير أو الإعلانات الدستورية في مصر هو الإعلان الدستوري من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى الشعب بشأن حل الأحزاب السياسية ، وتقرير فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، والذي جاء فيه: «لما كانت الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها .. فإنني أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، بدلًا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة والشقاق».

وكان قد صدر في 9 سبتمبر 1952 – وبعد سبعة أسابيع من الثورة– أول قانون لتنظيم الأحزاب وأخذ بمبدأ الإخطار ، وفرض على كل من يرغب في تشكيل حزب سياسي أن يخطر وزير الداخلية برغبته، وأعطى الوزير حق الاعتراض خلال شهر، ولمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حق النظر في الطعن على قرار الاعتراض خلال أسبوعين.. لكن القانون ـ الذي قوبل بعاصفة من الاعتراض ـ لم يعش أكثر من أربعة شهور، ألغي خلالها الدستور، ثم حلت ـ في نهايتها ـ الأحزاب السياسية[1].

وكانت بداية الحديث مجددًا عن التنظيمات السياسية هو إشارة دستور 1956 إلى التنظيم السياسي الواحد في المادة (192)، التي نصت على أن: «يكوِّن المواطنون اتحادًا قوميًّا للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة ؛ ولحث الجهود لبناء الأمة بناءً سليمًا من النواحي السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية. ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة...» وتضمن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، الصادر في 5 مارس سنة 1958 في المادة (72) النص ذاته، دون الجملة التي تشير إلى أن «يتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة» ،أما دستور 1964، فقد تحدث عن إقامة «الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة» (المادة3)، وأضيف في يناير 1969 حكم

(1) صلاح عيسى، متى نطلّق قانون الأحزاب بالثلاثة؟، **مرجع سابق**.

جديد إلى المادة (94) ينص على أن «تنقضي العضوية بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذي يفقد صفة العضو العامل في الاتحاد الاشتراكي العربي». ومن ثم جعل فقدان عضوية الاتحاد الاشتراكي موجبًا لإسقاط عضوية النائب في مجلس الأمة.

2- الأحزاب في دستور 1971:

يعد دستور 1971 أول دستور مصري ، ينص على حق تكوين الأحزاب، إلى جانب حق تكوين الجمعيات والنقابات وفق ما نصت على ذلك (المادة 55) حول الجمعيات، والمادة (56) حول النقابات والاتحادات، فيما يمثل ثالوث المجتمع المدني.

وقد تناول دستور 1971 الأحزاب السياسية في موضعين:

الموضع الأول، في المادة (5) التي تنص على أن: «يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون. ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل».

الموضع الثاني، (المادة 76 ، الفقرتان الثالثة والرابعة)، التي جعلت الأحزاب السياسية إحدى نافذتين للتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وفصَّل ذلك بشكل أساسي في السنوات العشر التالية للتعديل الدستوري، حيث أوردت هاتان الفقرتان بعد التعديل أنه:

«ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (3٪) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوى ذلك في أحد المجلسين أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقًا لنظامه الأساسي ، متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل».

«واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات ، اعتبارًا من أول مايو 2007، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي ، متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل».

قانون الأحزاب السياسية:

تنظم الأحزاب السياسية في مصر بمقتضى القانون رقم 40 لسنة 1977 ، الذي يحدد شروط تكوين الأحزاب وآليات تأسيسها وضوابط عملها وحلها، ويتحدث عن لجنة الأحزاب ومحكمة الأحزاب، وعن عقوبات تشكيل تنظيمات حزبية غير مشروعة.

ومن المفارقات أن هذا القانون جاء سابقًا على التعديل الذي أدخل على الدستور في مايو 1980 ، والذي عدلت بمقتضاه المادة الخامسة من الدستور ؛ لتنص على أن: «يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب»[1]. وصدر القانون قبل أن يجيز الدستور للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، ومن ثم وجدت مفارقة في إقرار القانون تكوين الأحزاب، بينما الدستور مازال ملتزمًا بصيغة الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب العاملة.

ومرَّ هذا القانون منذ صدوره بـ 7 تعديلات، تتضمن: القرار بقانون رقم 36 لسنة 1979، والقانون رقم 144 لسنة 1980، والقانون رقم 30 لسنة 1981، والقرار بقانون رقم 156 لسنة 1981، والقانون رقم 108 لسنة 1992، والقرار بقانون رقم 221 لسنة 1994، والقانون رقم 177 لسنة 2005. ورغم ذلك، يتضح أنه من حجم ما يثار ويكتب حول هذا القانون أن جميع هذه التعديلات لم تحقق بعد عددًا من مطالب القوى السياسية المصرية.

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي** 1986–1987(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987)، ص 369.

ومن وقت صدوره، أثار هذا القانون قدرًا كبيرًا من الجدل، ويمكن تلخيص أبرز موضوعات الجدل فيما يلي:

أولا: بشأن شروط تأسيس أو استمرار الأحزاب السياسية: حيث يضع القانون – وفقا لآخر التعديلات عليه في 2005– سبعة شروط لتأسيس أو استمرار الأحزاب السياسية (مادة 4)، هي:

- أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يشابه اسم حزب قائم.
- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور، أو مع مقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي.
- أن تكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية ، وفق أهداف وأساليب محددة.
- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته أو أعضائه ، على أساس ديني أو طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي ، أو لى استغلال المشاعر الدينية أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة.
- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية.
- عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي.
- علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله.

وجاء التعديل الأخير في هذه المادة ليحذف بعض جوانب الحشو والتكرار، وعلى سبيل المثال ما كانت تنص عليه من اشتراط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه

أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛ باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ، ومبادئ ثورتي 23 يوليو 1952 و 15 مايو 1971، فاختصر ذلك بالحديث عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور، كما حذفت العبارات التي حذفها الدستور ، والتي كانت تشترط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع النظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية، واستبدل بها كلمة «النظام الديمقراطي».

وتم حذف كثير من الحشو الذي كان قائمًا في البنود من 5 – 9 في المادة قبل التعديل، دون إخلال بجوهر المادة، كما تم الاتجاه إلى مزيد من التحديد فيما يتعلق ببرنامج الحزب، فبينما كانت المادة قبل التعديل تنص على ضرورة «تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزًا ظاهرًا عن الأحزاب الأخرى»، أصبح الشرط بعد التعديل ينص على أن تكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية، وفي ذلك حرص على إثراء التنوع الذي يعكسه كلمة «إضافة»، والذي لا تعكسه شرط «التميز تميزًا ظاهرًا».

ثانيا: بشأن ما أورده القانون حول لجنة الأحزاب من حيث تشكيلها واختصاصها المادة (7)؛ وهي اللجنة التي كانت أكثر ما يثور حولها الجدل الدائر حول تأسيس الأحزاب حتى الآن؛ ويرى البعض أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة أضاف قيودًا أكثر على تشكيل الأحزاب، فبينما كان النص قبل التعديل يشترط تقديم الإخطار بتأسيس الحزب إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب «موقعًا عليه من خمسين عضوًا من أعضائه المؤسسين ... على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين»، جاء التعديل على المادة ليشترط تقديم الإخطار لرئيس لجنة الأحزاب ، موقعًا عليه من ألف عضو على الأقل من أعضائه المؤسسين .. «على أن يكون من عشر محافظات على الأقل وبما لا يقل عن خمسين عضوا من كل محافظة» ويرد على هذا النقد بأنه لا يمثل

قيدًا بقدر ما هو مؤشر لضمان الجدية في تأسيس الأحزاب ، فليس هناك معنى لتأسيس حزب يهدف للوصول للسلطة ، لا يتمكن من جمع توقيعات ألف عضو من المؤمنين به في بلد يقطنه فوق ثمانين مليونًا.. فضلًا عن ذلك ، أعطى التعديل لجنة الأحزاب الحق في النظر في مدى «اتباع الأحزاب لقواعد الديمقراطية الداخلية».

ومن خلال تتبع مواقف لجنة شؤون الأحزاب من تأسيس أحزاب جديدة ، يلاحظ أن أبرز ما ارتكنت إليه في تبريرها رفض طلبات تأسيس الأحزاب هو تعارض برامجها مع مواد بالدستور أو بقانون الأحزاب، خصوصًا في نصه على ألا يقوم الحزب على أساس ديني أو طائفي، أو عدم تميز برامج هذه الأحزاب عن الأحزاب القائمة، أو افتقارها إلى ملامح الشخصية الحزبية المتميزة.

وقد تكرر موقف اللجنة الرافض مع أحزاب التوجه الإسلامي، مثل: حزبي الوسط والوسط المصري، وحزب الشريعة (تيار الجهاد الإسلامي)، وحزب الإصلاح. وكذلك كان موقف اللجنة مع طلبات تأسيس الأحزاب ذات التوجه القومي، مثل: حزب الطليعة العربية، وحزب التحالف الشعبي القومي الديمقراطي، وحزب النهضة، كما كان ذلك موقفها مع الأحزاب ذات التوجه الداخلي أو المحلي، مثل: الحزب الجماهيري الديمقراطي المصري، وحزب السادات. و كان موقفها كذلك من الأحزاب الفئوية أو أحزاب القضايا، وهي الأحزاب التي تدافع عن قضية أو مشكلة معينة تتبناها شريحة محددة من المواطنين، ومن أبرز هذه الأحزاب: حزب السلام ، وحزب حماية المستهلك، وحزب السلام والتنمية، وحزب المصريين المغتربين، وحزب السلام المصري ، وحزب الوحدة الوطنية، وحزب الأمل، وحزب الحياة، وحزب 6 أكتوبر.. وغيرها[1].

(1) انظر: رضا محمد هلال، موقف لجنة شؤون الأحزاب من طلبات تأسيس الأحزاب الصغيرة.. دراسة لبعض الحالات، في د. عمرو هاشم ربيع (تحرير)، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص ص 171– 195.

وبشكل عام.. يمكن القول بأن القانون أعطى لجنة شؤون الأحزاب سلطة كبيرة في إقرار الأحزاب أو حتى حلها، ولكنه في الوقت نفسه لم يجعل قرارات هذه اللجنة نهائية، وإنما جعل للأحزاب المرفوضة من قبلها فرصة ثانية للتصريح بالتأسيس من خلال أحكام المحكمة، التي تأسس من خلال أحكامها عديد من الأحزاب المصرية القائمة حاليًا.

ومن أهم ما أدخلته التعديلات بالقانون رقم 177 لعام 2005 على قانون الأحزاب هو إضافته المادة (9 مكرر) ، التي أكدت كفالة حرية ممارسة النشاط السياسي للحزب «في حدود القانون»، وعلى وجه الخصوص حقه في: الترويج بالوسائل المشروعة لأفكاره ونشر معلومات عن أنشطته، والمشاركة في الاستفتاءات والانتخابات العامة، واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة وعلى وجه الخصوص أثناء الدعاية الانتخابية.

كما أكدت (المادة التاسعة – مكرر أ) ضرورة تمتع الحزب بالضمانات كافة، التي تكفل حرية هذه الممارسة، وعلى وجه الخصوص: عدم جواز اشتراط الإفصاح عن العضوية الحزبية في الوثائق الرسمية، والمساواة في المعاملة بين أعضاء الأحزاب المتنافسة ، وعدم التمييز بينهم لسبب يرجع إلى عضوية حزب معين.

ومن الانتقادات التي توجه لقانون الأحزاب ما أوردته المادة (17) التي أجازت «لرئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية، بعد موافقتها، أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا الحكم بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها». وأيضا في إجازة القانون «للجنة طبقا لمقتضيات المصلحة القومية ، وفي حالة الاستعجال أن تأمر مؤقتًا بوقف نشاط الحزب أو أحد قياداته أو أي قرار أو تصرف مخالف اتخذه ، في الحالة المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو كان مترتبًا على هذه المخالفة، أو في حالة ما إذا ثبت لدى اللجنة بناء على تقرير المدعي العام الاشتراكي ، بعد تحقيق يجريه خروج الحزب أو أحد قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في المادة (4) من هذا القانون».

ولكن القانون طلب إلى اللجنة عرض قرار أمر الوقف على المحكمة الإدارية العليا خلال سبعة أيام ، على الأكثر من تاريخ صدوره بطلب الحكم بالوقف، وإلا اعتبر الأمركأن لم يكن. وجعلت للحزب أن يتظلم أمام المحكمة من الحكم الصادر بالوقف بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم.

ومن الانتقادات التي توجه إلى لجنة شؤون الأحزاب كذلك ما يثار حول تشكيل اللجنة، والتي يرى البعض فيه أنه تشكيل حكومي، وأن الحكومة أو الحزب الوطني هما المهيمنان على عملية تأسيس الأحزاب الجديدة؛ فتتكون لجنة شؤون الأحزاب من تسعة أعضاء ، هم: رئيس مجلس الشورى (رئيسا)، وكل من: وزير الداخلية، ووزير شؤون مجلس الشعب، وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي، وثلاثة من الشخصيات العامة غير المنتمين إلى أي حزب سياسي (أعضاء). وقبل التعديل الأخير لهذه المادة ، كانت تتضمن في عضويتها سبعة أعضاء هم نفس الأعضاء السابقين، كان بينهم وزير العدل، ولم يكن بينهم «ثلاثة من الشخصيات العامة».

ومن أهم ما أضافه التعديل الأخير أنه قلَّص الفترة الزمنية، التي على اللجنة أن تصدر فيها قرارها في شأن تأسيس الحزب، فجعلها تسعين يومًا، بعدما كانت قبل التعديل أربعة أشهر، كما أنه اعتبر انقضاء مدة التسعين يومًا دون صدور قرار اللجنة في شأن تأسيس الحزب بمثابة قرار بعدم الاعتراض على تأسيسه[1]. وكان القانون قبل التعديل يعتبر انقضاء مدة الأربعة الأشهر المشار إليها ، دون إصدار قرار من اللجنة بمثابة قرار بالاعتراض على التأسيس.

كما تخففت المادة مما يتعلق بإجراءات الإعلان عن الحزب الجديد، فجعلت ذلك من اختصاص مؤسسي الحزب وعلى نفقتهم؛ فنصَّت على أن: «يتولى مؤسسو الحزب أو من

(1) حول تفاصيل إيجابيات وسلبيات القانون، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي 2005 – 2006** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،2006)، ص 402.

ينوب عنهم في إجراءات تأسيسه نشر أسماء مؤسسيه ، الذين تضمنهم إخطار التأسيس على نفقتهم في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الإخطار»، بينما كان نص المادة قبل التعديل يلقي عهدة الإعلان عن الحزب الجديد على رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الشعب والمدعي العام الاشتراكي (قبل إلغائه).

وفي الحقيقة، فإن قانون الأحزاب لم يجعل للجنة الأحزاب الكلمة النهائية في التصريح بقيام ونشأة أحزاب جديدة، فقد أجازت المادة (8) ذاتها لطالبي تأسيس الحزب، في حال اعتراض لجنة الأحزاب عليه ، أن يطعن في قرار اللجنة بالإلغاء أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة «على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة ، يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة، الذين يتمتعون بالكفاءة وحسن السمعة». وهو الأمر الذي استفادت به أغلب الأحزاب القائمة في الوقت الراهن.

ومن الجوانب الإيجابية للتعديل الأخير على القانون توسيع مصادر تمويل الحزب وزيادة مراقبتها، ففضلًا عن اشتراكات الأعضاء، أضاف تعديل المادة (11) في 2005 ما يتلقاه الحزب من دعم مالي من الدولة، ومن تبرعات من الأشخاص الطبيعيين المصريين، وبدلا من نص المادة على أن «على الحزب أن يعلن عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به في إحدى الصحف اليومية على الأقل ، إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه في المرة الواحدة أو على ألف جنيه في العام الواحد»، نصت بعد التعديل على أن «يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات وبالبيانات الخاصة بالمتبرعين، في نهاية كل عام».

وجاء تعديل المادة (18) ليقرر للأحزاب تلقي دعم مالي سنوي من الدولة، بواقع مائة ألف جنيه سنويًّا لكل حزب لمدة عشر سنوات، ويشترط لاستحقاقها بعد هذه المدة

أن يكون للحزب مقعد واحد على الأقل فاز به أحد مرشحيه في انتخابات مجلسي الشعب أو الشورى، فضلا عن خمسة آلاف جنيه عن كل مقعد يفوز به مرشح الحزب في انتخابات مجلسي الشعب أو الشورى، وبحد أقصى خمسمائة ألف جنيه للحزب الواحد.

ثالثاً: الملامح العامة للتجربة الحزبية (1981 – 2009):

تولى الرئيس مبارك الحكم في عام 1981 في ظل مناخ ، اتسم بالاستقطاب السياسي الحاد بين قيادة الدولة والأحزاب والقوى المعارضة، والتي أدت إلى صدور قرارات 5 سبتمبر، التي قادت إلى مواجهة انتهت باغتيال الرئيس السادات. لذلك، فقد كان من أولى مهام الرئيس الجديد تهدئة الأوضاع السياسية في البلاد، فقام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأعاد الصحف التي كان قد صدر قرار بوقفها. وشهدت فترة الرئيس مبارك استقرارًا للحياة الحزبية، وزيادة في عدد الأحزاب حتى وصلت في عام 2009 إلى 24 حزبًا سياسيًّا.

ويمكن تصنيف هذه الأحزاب وفقًا لمعايير مختلفة، منها: تاريخ النشأة، أو طريقة النشأة، أو الأيديولوجية والبرامج والتوجهات، وإذا كان من الممكن الاختلاف حول تقسيم الأحزاب وفقا للمعيار الأخير، فإنه ليس ثمة اختلاف بشأن تقسيم الأحزاب وفقًا لتاريخ النشأة أو طريقتها.

وعلى سبيل المثال، فإنه وفقًا لتاريخ النشأة، يمكن تقسيم الأحزاب الموجودة إلى ثلاثة أجيال، على النحو الوارد في الجدول المبين ادناه، والذي يتضمن: الجيل الأول من الأحزاب الذي تأسس عام 1977 ويشمل ثلاثة أحزاب، والجيل الثاني الذي تأسس خلال الفترة 77–1990 ويضم أربعة أحزاب، والجيل الثالث الذي تأسس خلال الفترة 1990–2005، ويتضمن 17 حزبًا.

أجيال الأحزاب المصرية

الجيل الأول (أسس عام 1977)	الجيل الثاني (77-1990)	الجيل الثالث (1990-2009)	
حزب مصر العربي الاشتراكي	حزب العمل الاشتراكي 1978	حزب التكافل الاجتماعي 1995	الحزب الاتحادي الديمقراطي 1990
		حزب الخضر المصري 1990	حزب مصر الفتاة الجديد 1990
حزب الأحرار الاشتراكيين	حزب الوفد الجديد 1978	الحزب العربي الديمقراطي الناصري 1992	حزب الشعب الديمقراطي 1992
		حزب العدالة الاجتماعية 1993	حزب الوفاق القومي 2000
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	حزب الأمة 1983	حزب مصر 2000 (2001)	حزب الجيل الديمقراطي 2002
		الحزب الدستوري الاجتماعي الحر 2004	حزب الغد 2004
	الحزب الوطني الديمقراطي 1978	حزب شباب مصر 2005	حزب السلام الديمقراطي 2005
		حزب المحافظين 2006	الحزب الجمهوري الحر 2006
		حزب الجبهة الديمقراطية 2007	

انظر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات

http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/background/04070100000000001.htm

ويشير تصنيف الأحزاب المصرية وفقًا لأسلوب النشأة إلى وجود ثلاثة أنماط أو طرائق لتأسيس الأحزاب، وهي: التأسيس وفقًا للمادة (30) من قانون الأحزاب بتحويل المنابر إلى أحزاب، والذي نشأت وفقًا له ثلاثة أحزاب، والتأسيس بناء على

موافقة لجنة الأحزاب والذي يشمل عشرة أحزاب، والتأسيس بناء على موافقة المحكمة، والذي يشمل أحد عشر حزبا، على النحو الوارد في الجدول التالي:

الأحزاب وفقًا لطريقة النشأة

	الحزب	طريقة التأسيس	التاريخ	وضع الحزب
1	مصر العربي الاشتراكي	تحويل المنابر إلى أحزاب	7/ 7/ 1977	مجمد
2	الأحرار الاشتراكيين	تحويل المنابر إلى أحزاب	7/ 7/ 1977	مجمد
3	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	تحويل المنابر إلى أحزاب	7/ 7/ 1977	موجود
4	الوفد الجديد	لجنة شؤون الأحزاب	4/ 2/ 1978	موجود
5	الوطني الديمقراطي	لجنة شؤون الأحزاب	1/ 10/ 1978	موجود
6	العمل الاشتراكي	لجنة شؤون الأحزاب	11/ 12/ 1978	مجمد
7	الأمة	حكم قضائي(*)	25/ 6/ 1983	مجمد
8	الاتحادي الديمقراطي	حكم قضائي	14/ 4/ 1990	موجود
9	الخضر المصري	حكم قضائي	14/ 4/ 1990	موجود
10	مصر الفتاة الجديد	حكم قضائي	14/ 4/ 1990	مجمد

(*) حول دور القضاء في تأسيس الأحزاب، انظر: د. هالة مصطفى، الأحزاب، **موسوعة الشباب السياسية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000)، ص ص 132 – 133.

11	الشعب الديمقراطي	حكم قضائي	15/ 3/ 1992	مجمد
12	العربي الديمقراطي الناصري	حكم قضائي	19/ 4/ 1992	موجود
13	العدالة الاجتماعية	حكم قضائي	6/ 6/ 1993	موجود
14	التكافل	حكم قضائي	5/ 2/ 1995	موجود
15	الوفاق القومي	لجنة شؤون الأحزاب	2/ 3/ 2000	مجمد
16	مصر 2000	حكم قضائي	7/ 4/ 2001	موجود
17	الجيل الديمقراطي	حكم قضائي	9/ 2/ 2002	موجود
18	الغد	لجنة شؤون الأحزاب	27/ 10/ 2004	موجود
19	الدستوري الاجتماعي الحر	لجنة شؤون الأحزاب	24/ 11/ 2004	موجود
20	شباب مصر	حكم قضائي	2/ 7/ 2005	موجود
21	السلام الديمقراطي	لجنة شؤون الأحزاب	2/ 7/ 2005	موجود
22	المحافظين	لجنة شؤون الأحزاب	12/ 3/ 2006	موجود
23	الجمهوري الحر	لجنة شؤون الأحزاب	4/ 7/ 2006	موجود
24	الجبهة الديمقراطية	لجنة شؤون الأحزاب	24/ 5/ 2007	موجود

المصدر: فرج حافظ الدري: مجلس الشورى المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58

ويلاحظ أنه على الرغم من وجود زيادة في عدد الأحزاب، إلا أن هذه الزيادة العددية لم ترافقها زيادة في حيوية الحياة الحزبية، أو تفعيل دور الأحزاب في الحياة

السياسية، وما زال حضور هذه الأحزاب لدى الرأي العام وجمهرة المواطنين محدودًا إلى حد كبير. وفي عدد من استقصاءات الرأي العام، تبين أن غالبية المواطنين ليسوا على معرفة بأسماء أغلب هذه الأحزاب، ناهيك عن معرفة برامجها أو أسماء قياداتها.

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية ما بين 1981 و 2009، هي فترة طويلة تمتد لثمانية وعشرين عامًا، وهي فترة شهدت عديدًا من التغيرات على ساحة العمل السياسي في مصر، إلا أن هناك عددًا من السمات التي اتسمت بها التجربة الحزبية على امتداد هذه الفترة، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. عدم التوازن في النظام الحزبي وهيمنة حزب كبير :

على الرغم من التعددية الحزبية في مصر، إلا أن هذه الأحزاب الـ 24 ليست متكافئة أو متقاربة في أحجامها وأوزانها بأي حال، ولا زلنا إزاء حزب جماهيري كبير وله وجود وحضور في كل المحافظات ومختلف المراكز والمدن والقرى، وأحزاب أخرى تتفاوت أحجامها بين الصغيرة والأصغر أغلبها ليس له حضور فيما وراء العاصمة، وليس له مقار أو أعضاء أو مؤيدون؛ حزب له أغلبية كبيرة في البرلمان من بداية الحياة الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات، وأحزاب يتأرجح تمثيلها في البرلمان، وانحسر تمثيلها في انتخابات مجلس الشعب 2005 بين 6 مقاعد ومقعدين ومقعد واحد، وأغلبية عددية من الأحزاب لا تمثيل لها؛ بين حزب تبلغ العضوية فيه أكثر من مليون ونصف عضو ، وأحزاب لا تتجاوز عضويتها العشرات والمئات.

وهذه السمة بشأن استمرار تقاليد الحزب الرئيسي والأحزاب الصغيرة، لا تخرج عن ميراث الخلفية المفهومية للأحزاب من بدء التجربة الحزبية؛ حيث كان المفهوم الأولي هو الحزب الوطني والحزب الآخر الذي هو غير وطني أو لا تُعرف تسميته، بمعنى أن الوطن هو حزب واحد، ولا يمكن أن يتصور وجود حزب آخر يعمل لمصلحة أخرى

أو لهدف غير الهدف الوطني[1]. ويشير البعض في هذا الصدد، إلى إجابة الزعيم أحمد عرابي أثناء محاكمته بعد فشل حركة الجيش عام 1882 ، حين سئل عما إذا كان هو رئيس الحزب الوطني، فأجاب بأنه من المعروف أن مصر يقطنها عدد من الأجناس، وأنه من الطبيعي أن يعتبر كل جنسٍ بمثابة حزب، وأن أهالي البلاد يمثلون حزبًا قائمًا بذاته يطلق عليه حزب الفلاحين إذلالا لهم[2].

كما نجد جذور ذلك في الممارسة في حقبة ما قبل ثورة 1952، حيث كان حزب الوفد هو الحزب الجماهيري الكبير ، وعلى جانبيه أحزاب صغيرة هامشية يتحدد وزنها في الحياة السياسية –إلى حد كبير– بمقدار ما تتلقاه من دعم من الملك أو الإنجليز، ثم نجد الممارسة الفعلية لذلك في أبرز صورها في التنظيم السياسي الواحد بمقتضى الدستور (هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي).

وذلك يعني استمرار وجود الحزب الكبير الذي يمثل التيار الرئيسي في الحياة السياسية، بينما تظل الأحزاب الأخرى ضعيفة وهامشية؛ فمصر لم تعرف نظام الحزبين الكبيرين ، اللذين يتبادلان الحكم فيما بينهما على النحو الموجود في الولايات المتحدة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري أو في بريطانيا بين حزبي العمال والمحافظين، كما أنها لم تعرف وجود أحزاب متنافسة ومتقاربة القوة ؛ مما يفتح الباب أمام تكوين الجبهات والائتلافات الحزبية على النحو الموجود في فرنسا وايطاليا وألمانيا.

---

(1) حول ذلك أيضا انظر: د. يونان لبيب رزق، **الجذور التاريخية للتجربة الحزبية**، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، الأحزاب المصرية 1922 – 1952، مرجع سابق، ص 11.

(2) د. نصر محمد عارف، أزمة الأحزاب السياسية في مصر: **دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة**، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 132، السنة الثالثة عشر 2003، ص 5.

ولذلك، فإنه ليس غريبًا أن يطرح البعض أن حالة الأحزاب المصرية في بداية القرن الحادي والعشرين هي ذاتها حالتها في بداية القرن العشرين، وكأنها دارت دورة كاملة أكملت فيها الدائرة، وأن الحزب الوطني الذي أسس في عام 1907 – من حيث الوظيفة والدور في بنية الحياة الحزبية – هو نفسه حزب الوفد الذي أسس في عام 1918، وهو عينه الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس عام 1978، جميعها تحمل الجينات الوراثية نفسها لمفهوم معين للحزب ، يدمج ما بين الأمة والحزب[1].

2. فشل التحالفات والائتلافات الحزبية:

شهدت التجربة الحزبية من بدء التعددية الثانية في 1977 بروز مشروعات وتصورات لتحالفات بين أحزاب المعارضة، على مستوى ثنائي وجماعي، ولكن مختلف هذه التحالفات أو الائتلافات انتهت إلى الفشل.

وإذا تتبعنا تجارب الائتلافات بين أحزاب المعارضة، فإننا نجد سلسلة من التحالفات بين الأحزاب والقوى السياسية التي بدأت من العام 1977 بتأسيس «لجنة الدفاع عن الحريات» ، مرورًا «باللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطية» التي تأسست عام 1983، و«لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية» التي تأسست عام 1995، و«الجبهة الوطنية للإصلاح والتغيير» التي تأسست عام 2005، وأخيرًا ما سمي بـ «الائتلاف الديمقراطي» الذي تألف بين أربعة أحزاب معارضة ، هي أحزاب: الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية عام 2008. وقد كان مصير معظم هذه التحالفات الفشل.

كما شهدت الانتخابات المصرية تحالفات ، تمثلت في تحالف الإخوان المسلمين مع الوفد في 1984 ، وتحالف الإخوان مع العمل والأحرار في 1987؛ ولكن لم يقدر لهذه

(1) د. نصر محمد عارف، أزمة الأحزاب السياسية في مصر: **دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة**، كراسات استراتيجية، مرجع سابق، ص ص 1 – 8.

التحالفات الاستمرار بسبب اختلاف مصالح كل طرف؛ فقد رأى حزب الوفد في هذا التحالف تدعيمًا لقوته السياسية ولمكانته بعد عودته إلى الساحة، أما الإخوان المسلمين، فكانوا يبحثون عن الغطاء الشرعي ، الذي يتيح لهم المشاركة في مجلس الشعب. ومن ثم كانت المصالح السياسية التي دفعت لتحقيق التحالف أقوى من كل الخلافات في الرأي بين الطرفين، وحصل التحالف في انتخابات 1984 على نسبة 15.13٪ من نسبة الناخبين وعدد 57 مقعدًا من أصل 448 مقعدًا، ولكن التحالف انتهى بأزمة ثقة بين الطرفين.

ونشأ التحالف بين حزب العمل وحزب الأحرار والإخوان المسلمين في عام 1987، بعد صدور قرار هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب رقم 114 لسنة 1983 ؛ بسبب حرمان المستقلين من حق الترشيح لمجلس الشعب، وبالفعل أُعلن حل مجلس 1984 وتمت الدعوة إلى انتخابات جديدة في أبريل 1987. وفي أعقاب صدور هذا القرار، قام فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بإعلان عدم التزامه بما سبق الاتفاق عليه بين رؤساء أحزاب المعارضة، والقاضي بخوض الانتخابات ضمن قائمة موحدة لكل أحزاب المعارضة. وقد حصل مرشحو هذا التحالف على 17٪ من أصوات الناخبين ، وعلى عدد 60 مقعداً، وانتهى التحالف بين الإخوان وحزب العمل بأزمة تركت بصماتها على وضع الحزب حتى الآن.

وفي عام 1995 أعلن عن تشكيل «لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية»، عقب النتائج الهزيلة التي حققتها أحزاب المعارضة في الانتخابات، غير أن تلك اللجنة لم يكن لها تأثير يذكر في الواقع السياسي، وانفضت عشية انتخابات 2000. وفي عام 1999، فشلت الأحزاب والقوى المشكلة لـ«لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية»، في تنفيذ اقتراح بتأسيس «جبهة للإصلاح السياسي والديمقراطي» تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الديمقراطية العامة ومراكز حقوق الإنسان والنقابات

وأساتذة الجامعات وفقهاء القانون والمفكرين والكتاب، وانهار مشروع الجبهة الوطنية للإصلاح السياسي والديمقراطي في مهده[1].

وخلال السنوات العشرين الماضية تشكل عديد من اللجان الحزبية المشتركة مثل لجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، أو اللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، ولجنة مساندة الانتفاضة الفلسطينية، وعقدت في إطار هذه اللجان مؤتمرات جماهيرية ، وصدرت بيانات مشتركة. لكن هذه المحاولات جميعها كانت موسمية ظرفية ، ارتبطت بالأحداث الجارية وكانت رد فعل لها، أكثر من كونها تجسيدًا لاستراتيجية لها أهداف بعيدة المدى. كما أن هذه الأنشطة الائتلافية لم تأت من خلال أطر تنظيمية ، تتيح لها الاستمرار والنضج[2].

ويعود السبب في عدم قدرة الأحزاب والقوى المصرية المعارضة على تكوين ائتلافات إلى اتساع الخلاف بينها ، حول القضايا الأساسية مثل : قضية الدين والدولة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى استمرار حالة الاستقطاب ، وإلى بناء تحالفات تتسم بقدر كبير من التناقضات الداخلية[3] . ويشير كل ذلك إلى أن الاختلافات بين الأحزاب والقوى المعارضة المصرية ربما تفوق اختلافاتها مع الحزب الوطني الديمقراطي.

كما يمكن تفسير جانب من ذلك بالثقافة السياسية السائدة، وضعف النزعة التوافقية فيها. ولذلك، تعجز أحزاب وقوى المعارضة عن التوافق على مبادئ وقواعد

(1) دعاء حسين علام، أحزاب المعارضة وانحسار الدور في وقت الاستحقاقات، **مجلة الديمقراطية**، السنة السادسة، العدد 21 – يناير 2006، ص ص 142 – 144.

(2) انظر: عبد الغفار شكر، **الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق**
http://www.aarcegypt.org/Admin/upload/DOCs/ThestateandParties.doc

(3) **التقرير الاستراتيجي العربي** 2007 – 2008 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008)ص 399.

العملية الديمقراطية، والتفاهم على ضمانات متبادلة كافية للحد من الأثر السلبي لضعف الثقة فيما بينها[1]. ومن ثم ليس غريبًا أن تنشأ معارك وصدامات متبادلة بين أحزاب المعارضة ، تكون صحفها ساحة متبادلة لتوزيع الاتهامات في كل جانب. ويحتدم الصراع عادة عندما يسعى أحد الأحزاب إلى التشهير بمواقف حزب آخر، أو الانتقاص من دوره، أو التلميح بسعيه إلى التقرب إلى حزب الأغلبية.

3. الانشقاقات والانقسامات:

فأحد الملامح الرئيسية للأحزاب المصرية أنه ليس لها خريطة مستقرة، وإنما على الدوام تجد إضافات لتلك الخريطة بقيام أحزاب جديدة ، تشمل في الأغلب أعضاء وقيادات انشقوا على أحزابهم الأصلية.

وتقريبًا، عرفت أغلب الأحزاب المصرية ظاهرة الانشقاق، بما فيها الأحزاب الكبيرة نسبيًا كأحزاب الوفد والناصري[2]، والأحزاب الصغيرة كحزب مصر الفتاة، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب الخضر، وحزب مصر.. إلخ، وأيضا الأحزاب الجديدة كحزب الغد[3] وحزب الجبهة الديمقراطية[4].

ويمكن سرد الكثير من الوقائع بشأن هذه الانشقاقات والانقسامات التي تشير إلى قراءة أعضاء الحزب الواحد للوقائع بأشكال مختلفة، وإلى تصرفات سلبية بين أصدقاء الأمس حين يختلفون فيهيلون التراب على كل عمل مشترك ويسدون كل فرصة للتراجع، وهي أمور توضح جانبًا من سلبيات الثقافة السياسية وتقاليد الممارسة الحزبية.

فمن عام 1999 ، شهد عدد من الأحزاب انشقاقات لاعتبارات جيلية، وكانت البداية مع خروج قطاع من القيادات الشابة من الحزب الناصري، ومرت تلك

(1) د. وحيد عبد المجيد، تقارير الخواجات بين السطح والعمق!، **الأهرام**، 1 سبتمبر 2009.

(2) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2006 – 2007، **مرجع سابق**، ص ص 403 – 409.

(3) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2005 – 2006، **مرجع سابق**، ص 429.

(4) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2007 – 2008، **مرجع سابق**، ص ص 393 – 395.

الانشقاقات الجيلية بحزب الوفد وانتهت بحزب العمل المجمد، وتواكب ذلك أيضا مع انشقاق مواز لمجموعة من جيل الوسط من الإخوان، وربما يمثل حزب التجمع استثناء في هذا السياق، حيث لم يشهد انشقاقات كبرى منذ تأسيسه في 1976[1].

وتشير خبرة الانشقاقات والانقسامات الحزبية، في أغلبها، إلى عوامل غير راجعة إلى اختلاف في الفكر أو الرؤى أو الأيديولوجيا، وإنما اختلافات وخلافات شخصية على المواقع والمناصب. وتدريجيًّا، تراجعت ظاهرة الانشقاقات الناتجة عن الصراع بين الأجيال داخل الحزب الواحد ، بعد أن أصبح دوران النخبة الحزبية يتم بوتيرة أسرع إن سلمًا أو عنفًا[2]، وشهدنا مرحلة الصراع بين القيادات الحزبية ، أو بين اثنين يتنافسان على رئاسة الحزب ولكل منهما مؤيدوه.

وقد ارتبطت هذه الظاهرة بطرق مختلفة في إدارة الخلافات، مثل : اللجوء لتحرير محاضر في أقسام البوليس، أو الاعتداءات البدنية على الخصوم، أو عقد مؤتمرات تنصيب للقيادات المنشقة ، لا تحقق لها النصاب وفق اللوائح الداخلية للأحزاب. ويرافق كل ذلك دائرة لا تنتهي من الصراعات والاتهامات بالخيانة بين رفاق الحزب الواحد، ترتب عليها أن أقدمت لجنة الأحزاب على تجميد 7 أحزاب ، بناء على المذكرات المقدمة لها من الشخصيات والفرق المتناحرة في كل حزب، والتي تتهم فيها كل منها الأخرى بمخالفة النظام الأساسي للحزب.

والحقيقة، أنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن صفحة الانقسامات والانشقاقات داخل الأحزاب المصرية هي أهم الصفحات في تاريخ التجربة الحزبية في مصر في العقد الأخير 200–2010 . ويكفي لإثبات ذلك مطالعة الجزء الخاصة بالأحزاب في التقرير الاستراتيجي العربي ، الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام في سنوات 2005 – 2006، و 2006 – 2007، و2007 – 2008.

(1) دعاء حسين علام، **مرجع سابق** ، ص 138.

(2) أحمد تهامي عبد الحي، الأجيال السياسية في الأحزاب المصري: صراع أم تواصل، **مجلة الديمقراطية**، السنة الخامسة، العدد 17، يناير 2005، ص ص 159 – 164.

وقد رصد الأستاذ حسين عبد الرازق في ورقة له حول الأحزاب المصرية الصغيرة وأزماتها الداخلية[1] أبرز وأهم هذه الانشقاقات، والتي ترصد ملامح مفجعة بشأن كيفية وأساليب إدارة الخلاف داخل أحزاب ، من المفترض أنها مدرسة في تعليم الديمقراطية. فمن خلال تناوله لعمليات الانشقاق داخل سبعة أحزاب، هي أحزاب: مصر الفتاة، والعدالة الاجتماعية، والخضر، ومصر العربي، والشعب الديمقراطي، والتكافل الاجتماعي، والوفاق القومي، أوضح كيف ثارت خلافات وانقسامات لأسباب أقل من أن تدعو لانشقاق حزبي، وأيضًا كيف أديرت هذه الانشقاقات بأساليب بعيدة كل البعد عن الممارسات ، التي يمكن أن يطلق عليها ممارسات حزبية. ويوضح كيف برزت بعض هذه الانشقاقات منذ اليوم الأول لتأسيس الحزب.

ويمكن إرجاع ظاهرة الانشقاقات الحزبية إلى مجموعة من العوامل، منها: القطيعة المؤسسية التي أعقبت انقطاع الحياة الحزبية في مصر من عام 1952 حتى منتصف السبعينيات؛ حيث أثرت تلك القطيعة على تقاليد التكوينات الحزبية ، كما أن الطريقة التي نشأت بها الأحزاب المصرية جعلتها أحزابًا شخصية بمعنى التفاف مجموعة من الناس حول شخص بعينه؛ مما يؤدي إلى وجود الرئيس وغياب البرامج والقضايا ، أضف إلى ذلك التناقضات الشخصية والصراع حول مواقع القيادة.

4. غياب الديمقراطية الداخلية:

تتسم أغلب الأحزاب المصرية بغياب أو تراجع الممارسة الديمقراطية الداخلية فيها، على نحو ما يتضح من طريقة صنع القرار الداخلي بها، ومن ثم تعاني من ضعف المصداقية في أبرز المطالبات السياسية التي تطرحها على النظام السياسي، وهي المطالبة بمزيد من الديمقراطية. ولا شك في أن الأحزاب كمؤسسات للتنشئة السياسية وإعداد الكوادر و«حكومات ظل» لا يمكن أن تقوم بدورها أو تمارس نشاطها بحيوية من دون التدريب على صناعة القرار

(1) انظر: حسين عبد الرازق، الأحزاب المصرية الصغيرة وأزماتها الداخلية، في د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، **مرجع سابق**، ص ص 125 – 151.

بشكل ديمقراطي. وتُقاس الديمقراطية داخل الأحزاب بعدد من المؤشرات، منها: البناء التنظيمي، وعملية صنع القرار الحزبي، ودوران النخبة الحزبية، وإدارة الصراع داخلها[1].

ففيما يتعلق بالبناء التنظيمي، يلاحظ التعارض بين واقع الأبنية التنظيمية للأحزاب المصرية ونصوص لوائحها الداخلية ممارستها، ففي الأغلب يهيمن المستوى القيادي أو رئيس الحزب على السلطة والاختصاصات. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار الحزبي، تشهد صناعة القرارات داخل أغلب الأحزاب الانفراد من جانب رئيس الحزب، بالتعاون مع حلقة ضيقة من النخبة الحزبية، مع محدودية مشاركة المستوى الوسيط وضآلة مشاركة المستوى القاعدي.

وفيما يتعلق بدوران أو حراك النخبة، تشهد معظم أحزاب المعارضة شبه جمود في قياداتها، حيث تراجع التصعيد والحراك النخبوي أو التجديد للدماء،[2] فضلًا عن شيوع قيم الشخصانية والشللية والعائلية. وربما كان الاستثناء الوحيد في هذا السياق هو ما جسده حزب التجمع ، حين أعلن زعيمه ومؤسسه خالد محيي الدين عن عدم ترشيح نفسه لرئاسة الحزب بعد انتهاء مدة رئاسته، وقد رأس خالد محيي الدين حزب التجمع منذ عام 1976 حتى مطلع 2004، ورأس فؤاد سراج الدين حزب الوفد الجديد منذ عام 1983 حتى وفاته في يونيو 2000، ومنذ 1992 يرأس ضياء الدين داوود الحزب العربي الديمقراطي الناصري، ومن 1984 رأس أحمد الصباحي حزب الأمة حتى وفاته في يناير 2009.

وفيما يتعلق بالصراع على السلطة والنفوذ، تعاني معظم أحزاب المعارضة من استئثار رئيس الحزب بالسلطة المطلقة، فضلًا عن دوره المحوري عند التدخل لإدارة الصراع

(1) الكتاب الرئيسي في هذا الموضوع، هو د. وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية : دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الاختلاف وصنع القرار (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2007) .

(2) انظر: د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، **الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص 7.

على النفوذ داخل الحزب، وأبرز مثال على ذلك ما شهده حزب الأحرار عقب وفاة رئيسه مصطفى كامل مراد ، والـذي اشـتعل الصـراع مـن بعـده إلى اليـوم، ولم يسـلم أحـدث الأحزاب مثل حزبي «الغد» و«الجبهة الديمقراطية» من هذه الصراعات ، عنـدما انشـقت مجموعات عن كل حزب لتصبح هناك تيارات متصارعة على رئاسة الحزب.

ويرصد أحد الباحثين وضعًا يرثى له بشأن الأحزاب الصغيرة؛ فيشير إلى أن أغلبيـة الأحزاب الصغيرة هي أحزاب أقرب إلى النمط العائلي في تعاملاتها الداخلية؛ إذ إن كثـيرًا من مؤسساتها يتألف بالتعيين، أو بانتخابات يطعن في نزاهتها آخرون من داخل الحـزب، كما أن كثيرًا من دماء تلك التنظيمات قد أصابها الجمود.. وإضافة إلى ذلك، فإن الكيانـات التنظيمية للحزب كالمؤتمر العام ، والأمانة العامة وغيرها من المسميات كالمكتب السياسي وأمانات المحافظات واللجان الموضوعية لا تنعقد بشكل دوري، وأحيانا كثـيرة لا تنعقـد على وجه الإطلاق. والمستويات العليا من تنظيمات الحزب هي فقط، التـي تنعقـد عنـدما تثار مشكلات مرتبطة بوجودها ودورها، حيث تقوم قيادة الحزب بحشد التأييد والـدعم لشخصها في مواجهة المعارضة الداخلية بـالحزب، والتـي عـادة مـا تكـون مـن الأجيـال الشابة، أو من قيادات الصف الثاني الطامحين[1].

ويتوافق ذلك مع نتائج استطلاع لرأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية أجـراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، لنخبة مكونة من 488 مفردة من النخبة مـن رجال دين وأساتذة جامعات وثقافـة وإعـلام ومراكـز بحـوث وصـحف قوميـة حزبيـة ونقابات مهنية وقيادات حزبية، حيث أبرز محدودية مشاركة أعضاء الأحـزاب في عمليـة صنع القرار داخل الأحزاب التي ينتمون إليها، ففـيما يتعلـق بـرأي أعضـاء الأحـزاب في مقاطعة غالبية أحزاب المعارضة لانتخابات 1990، فقد وافق 30.6٪ مـن الحـزبيين فقـط

(1) د. عمرو هاشم ربيع، نحو نموذج نظري لمفهوم الأحزاب الصغيرة (الحالة المصرية)، في: د. عمـرو هاشم ربيع (محرر)، **مرجع سابق**، ص 34.

على قرار المقاطعة، بينما عارضه بقية أعضاء الأحزاب بنسبة 69٪ تقريبا؛ مما يشير إلى عدم اشتراكهم في صنع هذا القرار[1].

والحقيقة، أن السمة الخاصة بغياب أو نقص الديمقراطية الداخلية في الأحزاب لها جذورها في الخبرة المصرية. وفي هذا الصدد، خلصت إحدى الدراسات لأحزاب فترة ما قبل عام 1952 إلى أن كل أحزاب تلك الفترة افتقدت إلى الديمقراطية الداخلية، وتركزت السلطة داخلها في المستوى القيادي، وخصوصا الرئيس الذي امتلك حق تحديد شكل واختصاصات المستويات الأخرى، بشكل حال بينها وبين المشاركة في إدارة الحزب وإقرار سياساته، بعد أن انحصرت مهام المستوى القاعدي في جذب الأنصار والأعضاء خلف الحزب في المعارك الانتخابية، دون أن يعتمد عليه في إعداد الكوادر والتربية السياسية، والإسهام في إدارة الحزب وإقرار سياساته. وقد أدى تركيز السلطة في يد المستوى القيادي وتهميش المستوى القاعدي إلى غياب فعالية المستوى الوسيط في كل الأحزاب[2].

5. التشابه في البرامج:

فأغلب الأحزاب المصرية تتشابه في برامجها، وباستثناء حالات الاختلاف الأيديولوجي الواضحة في قليل من الأحزاب، فإن أغلب أحزاب المعارضة المصرية تتبنى برامج متشابهة في خطوطها العامة.

---

(1) د. أماني قنديل، **استطلاع رأي المواطن في الأحزاب والممارسة الحزبية. التقرير الأول: استطلاع رأي عينة من النخبة**، (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام،1991)، ص ص 167 – 168.

(2) أحمد الشربيني، تكوين الأحزاب، في: د. رؤوف عباس حامد (تحرير)، **الأحزاب المصرية** 1922 – 1952 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أغسطس 1995)، ص 127. انظر مشكلة الديمقراطية الداخلية على المستوى العربي في: علي خليفة الكواري (محرر)، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

وقد لمس ذلك كثير من الباحثين، الذي خلص إلى أنه بتحليل برامج وأهداف وشعارات أحزاب المعارضة يصعب التمييز بينها؛ فجميعها تتفق على مجموعة من القواسم المشتركة، والاختلاف يكون في تفاصيل جزئية أو سياسات فرعية، ففيما عدا أربعة أحزاب (الوفد والتجمع والناصري والعمل) التي تملك برامج واضحة، فإن بقية الأحزاب لا يوجد لديها الوضوح في معنى البرنامج، ولا تميز بين البرنامج والشعار أو السياسات التفصيلية؛ فبعضها يجعل من برنامجه إقناع الدولة بزيادة مخصصات الأحزاب المالية، وبعضها يعتبر أن من أهم عناصر برنامجه إلزام كل أسرة بسيارة واحدة كهدف أساسي لتحقيق التماسك الأسري. ونجد أن الأحزاب اليسارية القريبة من الفكر الماركسي، مثل حزب التجمع ، تلتقي مع الأحزاب الليبرالية مثل الوفد، وكذلك مع أحزاب الوسط والأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، في أسس واحدة ، أهمها: احترام الدين الإسلامي كمصدر للقيم والأحكام، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والتعددية والديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والعمال[1].

وذلك هو ما أكده أيضا أحد الباحثين ، الذي قام بدراسة مقارنة لبرامج الأحزاب الصغيرة، فخلص إلى أن أطروحات معظم تلك الأحزاب لا تحمل وجهة نظر خاصة، أو رؤية مغايرة للأطروحات القائمة على الساحة الحزبية، كما أنه لا يتجلى في تلك الأطروحات أي فكر مختلف، وإنما كان الحديث عن تلك القضايا في إطار العموميات وإعادة لطرح بعض الشعارات الموجودة وتأكيد بعض المسلمات، بما لا يعبر عن امتلاك هذه الأحزاب رؤية أيديولوجية أو استراتيجية متكاملة[2].

---

(1) د. نصر محمد عارف، أزمة الأحزاب السياسية في مصر : دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة، **كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد 132، السنة الثالثة عشر 2003، ص 14.

(2) انظر: عاطف السعداوي، برامج الأحزاب المصرية الصغيرة: قراءة مقارنة، في: د. عمرو هاشم ربيع (محرر)، **مرجع سابق**، ص ص 117 – 121.

ويتفق ذلك مع نتائج استطلاع الرأي -سابق الإشارة إليه- الذي أظهر أن حوالي ربع العينة فقط قالوا إن هناك تميزًا بين برامج الأحزاب، وتوزعت غالبية آراء العينة ما بين نفي أي فروق بين برامج الأحزاب (19.4٪) أو أن هذه الفروق محدودة (53.1٪). وأوضح توزيع النتائج بين فئات الاستطلاع أن ما يقرب من نصف فئة القيادات الحزبية ترى أن الفروق محدودة، كما أن أكثر من نصف فئة الكتاب والصحفيين بالصحف المعارضة (65.3٪) تبنى الرأي[1] نفسه.

وربما يكون ذلك هو ما لمسه د. مصطفى الفقي على شكل عتاب رقيق في كتابه «الرؤية الغائبة»، الذي أشار فيه إلى أن الدراسة المقارنة للبرامج التي طرحتها بعض الأحزاب في مناسبات مختلفة تكشف عن درجة من التشابه في الخطوط العريضة، فلا نكاد نجد حزبًا يتخذ موقفًا مختلفًا عن غيره من قضايا ترتبط بالدين والقومية، فضلًا عن أن برامج بعض الأحزاب لا تخلو من شيء من الاضطراب ، الذي يصل إلى حد التناقض «كنت أتصور مثلًا أن يركز حزب على البعد العروبي لمصر، بينما يتحمس آخر ويقول الهوية الفرعونية، ويستعيد ثالث تقاليده المرتبطة بالليبرالية والوحدة الوطنية، بل إن جدلا بين الحركات القومية العربية من جانب، وتوجهات مصر التقليدية تجاه وادي النيل من جانب آخر كان يمكن أن يكون مادة للخلاف الأساسي بين بعض الأحزاب ، عند وضع الأطر الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية. إلا أن الواقع يثبت أن ذلك لم يحدث»[2].

6. ضعف البنية التنظيمية:

لا يمتلك أغلب الأحزاب المصرية بنية تنظيمية مؤسسية واضحة، فلا يوجد لها تمثيل في المحافظات أو مقار بها، ولا تستطيع أن تقدم مرشحين عنها في أغلب الدوائر. وفيما عدا: الحزب الوطني وحزب الوفد، والتجمع، والحزب العربي الديمقراطي

(1) د. أماني قنديل، **مرجع سابق**، ص ص 169 – 170.

(2) د. مصطفى الفقي، **الرؤية الغائبة**(القاهرة: دار الشروق، ط1، 1996)، ص ص 82 – 83.

الناصري، لا يوجد حزب له مقار تغطي جميع أنحاء مصر، فحزبا الوفد والتجمع لهما مقار في 23 محافظة ، وحزب الأحرار له مقار في 16 محافظة، أم باقي الأحزاب فكل منها له مقر داخل العاصمة، ولا يوجد له مقار في أية مدينة خارج العاصمة. وإذا نظرنا إلى عدد المرشحين لكل حزب من الأحزاب ، نجد أن جميع الأحزاب لم تستطع أن تغطي ترشيحاتها لمجلس الشعب جميع الدوائر الانتخابية. وعلى سبيل المثال، ففي انتخابات 2000 كانت ترشيحات الأحزاب كالتالي: الحزب الوطني 433، حزب الوفد 424 حزب التجمع 58 حزب الأحرار 37 الحزب الناصري 33 حزب العمل 39 حزب الخضر 7 حزب مصر الفتاة 7 حزب الوفاق 6 حزب التكافل 4 حزب العدالة الاجتماعية 3 حزب الأمة مرشح واحد، حزب الشعب مرشح واحد وثلاثة أحزاب لم ترشح أحدًا[1].

كما أن أغلب هذه الأحزاب لا يطبق لوائحه الداخلية ، فيما يتعلق بالعضوية وإدارة فعالياته وأنشطته وانعقاد مؤتمراته الدورية.

7. انحسار دور أحزاب المعارضة في البرلمان:

من السمات الرئيسية الخاصة بالممارسة الحزبية في مصر الانحسار المتواصل في نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان ، والتي سبق عرضها في الفصل الثاني من هذا الكتاب الخاص بالسلطة التشريعية.

ووفقًا لعضوية الأحزاب في البرلمان ، يلاحظ أن الأحزاب التي شاركت في عضوية البرلمان من خلال الانتخاب، في الفترة من 1976 – 2005 هي: الحزب الوطني الديمقراطي (حصل على عضوية كل البرلمانات)، وحزب التجمع (برلمانات 1976 و 1990 و 1995 و 2000و2005)، وحزب الأحرار (برلمانات 1976 و1979 و 1987 و 1995 و 2000)، وحزب الوفد الجديد (برلمانات 1976 و 1984 و 1987 و 1995

(1) د. نصر محمد عارف، **أزمة الأحزاب السياسية في مصر: دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة**، كراسات استراتيجية،**مرجع سابق** ، ص ص 14– 15.

و 2000و 2005)، وحـزب العمـل الاشـتراكي (برلمانـات 1976 و 1979 و 1987)، والحـزب العـربي الـديمقراطي النـاصري (برلمانـا 1995 و2000 و2005)، والغـد (2005)[1].

أما الأحزاب التي فشلت منذ نشأتها حتى الآن في الحصول على مقعد واحد في البرلمان، في كل انتخابات شاركت فيها، فهي: حزب الأمة، حزب العدالة الاجتماعية، حزب التكافل الاجتماعي، حزب الشعب الديمقراطي، الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الوفاق القومي، حزب الجيل الديمقراطي، حزب الخضر المصري، حزب مصر العربي (منذ استئناف نشاطه في أكتوبر 1983)، حزب مصر 2000. فحزب الأمة فشل في الحصول على أي مقعد بالبرلمان منذ انتخابات 1990، وكذلك فشل حزب مصر الفتاة في كل من انتخابات 1990 و 2000، وفشل حزب العدالة الاجتماعية والتكافل منذ انتخابات 1995، أما أحزاب مصر العربي والشعب الديمقراطي والوفاق القومي، فقد فشل الأول في انتخابات 1995 وفشل كل من الثاني والثالث في انتخابات 2000، ولم يشارك حزب الأمة في انتخابات 1984، أما حزب مصر العربي فلم يشارك في انتخابات 2000[2].

وقد شهدت انتخابات برلمان 2005 تراجع تمثيل الأحزاب؛ فمن بين 89 مرشحًا رشحتهم الجبهة الوطنية للتغيير ، التي تضم أحزاب المعارضة الرئيسية: الوفد والناصري والتجمع والعمل وسبع قوى سياسية أخرى ليبرالية ويسارية في المرحلة الأولى للانتخابات، وفشل كل هؤلاء المرشحين في الفوز بمقعد واحد. ومن بين حوالي 114 مرشحًا إجماليًا لـ12 حزبًا وقوة سياسية عامة في هذه الجولة، لم ينجح أحد، واقتصر الأمر على 7 مرشحين للمعارضة فقط دخلوا انتخابات الإعادة، وفاز في النهاية 9 مرشحين مثلوا أحزاب الوفد والتجمع والعربي الديمقراطي والغد، وهو ما يعزز إخفاقها الذي

(1) د. عمرو هاشم ربيع، نحو نموذج نظري لمفهوم الأحزاب الصغيرة (الحالة المصرية)، **مرجع سابق** ، ص ص 29 – 30.

(2) **المرجع السابق** ، ص ص 29 – 30.

ظهر في انتخابات الرئاسة في عام 2005، والتي لم ينل فيها مرشحو ثمانية أحزاب مجتمعة إلا نسبة 1٪ فقط من أصوات الناخبين[1].

ولعل ذلك يفسر تواضع الثقة الشعبية بدور أحزاب المعارضة في النظام السياسي، على نحو ما كشف عنه استطلاع الرأي – سابق الإشارة إليه – بشأن رأي عينة النخبة حول مدى اهتمام المواطن المصري بالحياة الحزبية، حيث أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من عينة النخبة (80.3٪) ترى أن المواطن المصري لا يهتم بالحياة الحزبية، بينما يرى (19.7٪) فقط أن المواطن يتابع تطورات الحياة الحزبية[2]. كما أظهرت النتائج أن غالبية العينة 76٪ لا تنتمي لأي حزب سياسي ، ومعظم ما تطرحه من مبررات يدور حول عدم الاقتناع بفاعلية هذه الأحزاب، أو الانتماء إلى تيار سياسي غير مسموح له بتنظيم حزبي، أو لأنها تفضل المشاركة في العمل العام ، دون الانضمام إلى حزب سياسي[3]. وذهب معظم مفردات العينة الكلية (448) إلى نفي إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم (72٪ من العينة). ولا شك في أن إدراك هذه الحقيقة يفسر جانبًا من الظواهر السياسية والممارسات الحزبية التي تشهدها الساحة[4].

وحول أسباب عدم فاعلية الأحزاب السياسية في مصر برز عديد من التفسيرات، بعضها يعزوها إلى أنها تأتي في سياق تطور الأوضاع العالمية ، التي لم تعد تشهد الاختلافات الحادة بين يمين ويسار واشتراكية ورأسمالية، وبعضها يعزوها إلى اعتبارات

(1) محمد جمال عرفة، الأحزاب المصرية.. هرمها وغياب قادتها ومستقبلها، **إسلام أون لاين**، 4 سبتمبر 2004.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1220346237964%20&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(2) د. أماني قنديل، **مرجع سابق**، ص ص 65 – 72.

(3) **المرجع السابق**، ص ص 164 – 165.

(4) **المرجع السابق**، ص 173.

خاصة بالوضعية المصرية ، التي لم تعد تشهد قضية كبرى كقضية الاحتلال الإنجليزي ما قبل الثورة أو الاختلاف بشأن التوجه الاقتصادي والسياسي بعد حرب أكتوبر 1973.

ومن التفسيرات المهمة أيضًا، تلك التي تعزو انحسار الظاهرة الحزبية إلى ملء الفراغ السياسي بين الدولة والمجتمع بالنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني التي ازداد نشاطها على حساب الأحزاب ؛ فكان الدور السياسي للنقابات قد تصاعد في مصر منذ الثمانينيات، وأصبح هناك إلى حد كبير نموذج لكادر نقابي ، يختلف عن الكادر الحزبي في شكل أدائه، ونمط تفاعلاته مع محيطه المهني والسياسي، وهذا الاختلاف لا يعني أن الكادر النقابي لم يكن له موقف سياسي ، وإنما يعني أنه امتلك رؤية سياسية «مختبرة» في أرض الواقع ومتفاعلة مع بيئتها المحيطة، وليس مجرد موقف أيديولوجي حبيس الغرف المغلقة والصحف الحزبية، بحيث يمكن القول بأننا أصبحنا أمام كوادر جديدة للعمل المهني – السياسي في مصر ، تختلف في طريقتها وفي فهمها للعمل السياسي والاجتماعي عن «كادر» المقار الحزبية. وربما يمكن إضافة الدور المتزايد ، الذي تقوم به هيئات المجتمع المدني في مختلف المجالات الخيرية والتنموية والحقوقية، وكذلك الدور الذي تقوم به حركات الاحتجاج ، التي برزت في العقد الأول من القرن الـ 21، والتي سوف تتم دراستها في الفصل الثامن من الكتاب.

وذلك ربما ما يدعو للتسليم بمقولة أوردها التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1986 (مما يزيد على 20 عامًا)، بقوله أنه: «لا يمكن القول حتى الآن أن الأحزاب السياسية في مصر – حتى بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها– تمثل الحلبة الرئيسية للصراع السياسي السلمي في المجتمع». وهنا بإمكاننا بكل بساطة أن نستبدل السنوات العشر التي أوردتها الفقرة بثلاثين عاما دون حيف أو مبالغة[1].

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1986–1987، **مرجع سابق**، ص 378.

وهذا العرض لواقع الأحزاب السياسية ومسارها يوضح وجود أزمة ، تتمثل في عدم الحضور السياسي لها، وعدم قدرتها جميعًا على جذب اهتمام المواطنين، وعلى تنمية رغبتها في المشاركة.

ويمكن إرجاع هذه الأزمة إلى نوعين من الأسباب: الأول، يشير إلى البيئة السياسية والقانونية التي عملت هذه الأحزاب في إطارها، ودرجة انفتاح النظام السياسي وسماحه لها بالحركة والنشاط. والثاني، يتمثل في الاختلالات الداخلية ، مثل: ضعف التنظيم الحزبي، وغياب أو ضعف الديمقراطية الداخلية، واستمرار القيادات التي أنشأت الحزب دون تغيير وهيمنتها ؛ بحيث أصبحت الاستقالة الفردية أو الانشقاق الجماعي هو السبيل المتاح لحل الخلافات، وهو الأمر الذي يبرز أهمية تحديث هذه الأحزاب وتفعيل دورها[1].

ختام:

يتضح مما تقدم أنه على الرغم من أن للتجربة الحزبية في مصر جذورًا عريقة تمتد لما يزيد على 100 عام ، إلا أنه حتى الآن لا تشهد مصر حياة حزبية تعددية فعالة ونشطة ، لمجموعة من الأسباب التي تم عرضها.

وعلى الرغم من التسليم بالجوانب السلبية التي رافقت الخبرة الحزبية في مصر، فإنه لا يمكن التسليم بأن ذلك قدرًا مفروضًا، أو القبول بأن المصريين لا يقدرون على تحمل أعباء الإدارة الصحيحة للتعددية السياسية. كما أنه لا يمكن تصور مستقبل جاد للتطور الديمقراطي في بلادنا في غياب دور حيوي للأحزاب السياسية.

---

(1) د. وحيد عبد المجيد، موقع الأحزاب السياسية في التطور الديمقراطي: الأزمة وإمكانات تجاوزها في د. وحيد عبد المجيد (محرر): **التطور الديمقراطي في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003) ص ص 125-147.

ويترتب على ذلك أن تنشيط الحياة الحزبية في مصر يعتبر عنصرًا رئيسيًّا ومؤثرًا في مستقبل الحياة السياسية. وكما عرضت في أكثر من مكان في هذا الكتاب، فإن مفتاح تنشيط دور الأحزاب يكمن في زيادة تمثيلها البرلماني، فالمشاركة البرلمانية، بما تحتويه من عرض للسياسات ونقد للآراء الأخرى، هي الآلية التي تبعث الحيوية المؤسسية في الأحزاب، وتبث روح المنافسة بين قياداتها.

فهذا هو المنهج والطريق الذي يساعدنا علي تحقيق وضع، تشغل فيه الأحزاب حيزًا متزايدًا في الفضاء السياسي .

obeikandl.com